أثر ابن الجزري في علماء الدولة العثمانية

محمد بن أبي بكر المرعشي (ساجقلي زاده)

المتوفى سنة 1150ه

أنموذجاً

أ. د سالم قدوري الحمد

الندوة الدولية عن ابن الجزري

بورصة ـــــ تركيا

31/أكتوبر 5/نوفمبر

2018م

ملخص البحث

هدف البحث : هل لمؤلفات ابن الجزري أثر في مؤلفات ساجقلي زاده في علمي القراءات والتجويد؟

لابن الجزري فضل كبير في حقل الدراسة المتعلق بالقراءات والتجويد ، فمؤلفاته (النشر في القراءات العشر) و (تحبير التيسير) و (التمهيد في علم التجويد) لها اثر كبير في مؤلفات العلماء ،

وتعدُّ حتى اليوم من عُمَدِ أركان هذين الحقلين ، وفي هذا البحث رصدٌ لمظاهر تأثير ابن الجزري في مؤلفات المرعشي ؛ الذي كان بدوره عالماً بارعاً في القراءات والتجويد .

وبعد التتبع والمقارنة يمكن الجزم بأثر ابن الجزري في ما كتبه المرعشي ؛ لأنَّ تأليفه في القراءات العشر من أبرز ملامح ذلك التأثير ، ؛ لأنَّ المرعشي عمل على تأليف كتاب يتلافى فيه الإطناب والإسهاب وغيرهما مما وقع في كتاب النشر على حسن وضعه ، وعِظَمِ قدره بين نظائره من المؤلفات ، وهذا ما صرح به في أول كتابه .

وهناك مظاهر أخرى كثيرة ، كلُّها تؤيد أثر ابن الجزري في مؤلفات المرعشي ، ويتبين التأثير من تقسيمات البحث الذي تضمن مبحثاً عن طبيعة أثر أقوال ابن الجزري ، وهي كثيرة ، وقد أخذت صيغاً عديدة ، وأهمها : توضيح النص ، واختصاره ، والزيادة عليه ، وإكمال نواقصه ، وإعادة صياغة نصوصه ، وحذف الزائد منه ، والتعليق عليه ، وتعليل ما جاء مجملاً أو غامضاً ، أو تفسير ذلك.

ومما يوحي بتأثير ابن الجزري أيضاً ؛ الشبه الواضح بين الكتابين ، فقد جعل المرعشي كتابه التهذيب شبيهاً بكتاب النشر في أمور كثيرة ، منها : العنوان (فكلاهما في القراءات العشر) والتقسيم فالنشر قسم على أصول وفرش وكذلك التهذيب ، وذِكْرُ المصادر الأساسيَّة جاء متشابهاً في كلا الكتابين ، والحرص على نسبة الأقوال إلى أصحابها .

وسلك المرعشي أسلوب التنصيص ، فما نقل نصاً إلا صرَّح باسم صاحبه ، وعباراته وأساليبه في النقل عن ابن الجزري تنوعت ، وهي : قال ابن الجزري ، وقال في النشر أو التحبير ، ومن أساليبه الأخرى ؛ أن يقول : كذا في النشر أو كذا في التحبير ، ويظهر من مراجعة النصوص في كتب ابن الجزري ؛ وجدت أنَّ المرعشي لا يستعمل (كذا) إلا عندما يكون النص طويلا أو محتاجاً إلى إعادة صياغة .

ومما قد يشير إلى أثر ابن الجزري في مؤلفات المرعشي ، ذِكْرُ قراءات القرَاء ، والإحالة على معلومة سابقة ، إلا أنَ ابن الجزري يكثر منهما ؛ والمرعشي لا يذكر منهما إلا ما يجده ضرورياً ؛ ليخفف كتاب تهذيب القراءات .

المقدمة

الحمد لله ربِّ العالمين الذي هدانا إلى الطريق المستقيم ، والصلاة والسلام على نبينا الصادق الأمين ، وعلى أصحابه الغر الميامين .

وبعد :

فمن رحمة الله بعباده أن أرسل إليهم النبي الأمين ، وأنزل عليه القرآن الكريم شرعة ومنهاجا لأمة المسلمين إلى أن يرث الله الأرض ومَنْ عليها .

قال الله في كتابه العزيز ﴿فَلَوْلَا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ لِيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ ، لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ﴾ [التوبة : 122] ، فهذه الطائفة هم العلماء ، الذي خدموا الإسلام خدمة عظيمة بما بذلوه من جهود في دراسة علوم القرآن وما يتعلق به ، وقد استنبطوا الأحكام ودونوها ؛ لينتفع بها المسلمون ، رواية ودراية وعلماً وتعليماً.

وإن كتب الطبقات شاهد حيٌّ على تفاني أبناء الأمة الإسلامية في خدمة القرآن الكريم وسنة نبيه ρ ، وقد ضمَّ كتاب (غاية النهاية في طبقات القرَّاء) لابن الجزري طائفة كبيرة من القراء ، ومنهم ابن الجزري الذي خلَّف كتباً ، أهمها: ثلاثة كُتب في القراءات (النشر في القراءات العشر) و (تحبير التيسير في القراءات العشر) و (طيّبة النشر) ، وقد أضحت هذه الكتب مصدراً مهماً لمن اشتغل في القراءات أو كتب فيها ، فقلما تجد كتاباً في علم القراءات استغنى عما كتبه ابن الجزري .

ولم يقف جهد هذا العالم الجليل عند القراءات بل كتب في فنون أخرى ، منها : علم التجويد الذي كتب فيه كتاباً بعنوان (التمهيد في علم التجويد) ، شَرَحَ فيه أصول علم التجويد (المخارج والصفات) ، وعرض فيه أيضاً للظواهر الصوتية (الإدغام والإظهار والإخفاء الإقلاب)، وغيرها من المسائل الأخرى التي تتعلق بعلم التجويد ، وكتب فصلاً مهما عن التجويد في كتابه النشر ، ورجع فيه عن بعض ما كان قاله في التمهيد ؛ لأنَّه ألَّف النشر بعد سنين من التمهيد .

وكان ممَّن أخذ عن ابن الجزري المرعشي الملقب بساجقلي زاده ، حيث جعل من أبرز مصادره في كتاب (تهذيب القراءات العشر) كتاب النشر وتحبير التيسير ، وفي (جهد المقل وشرحه) كتاب التمهيد والنشر والتحبير ، هذا ما صرح به هو نفسه في كتبه في القراءات والتجويد.

وهدف هذا البحث إظهار أثر ابن الجزري في ما كتبه المرعشي في علمي القراءات والتجويد ؛ وذلك من خلال أربعة مباحث ، وهي :

المبحث الأول : تعريف بالشيخين (ابن الجزري و المرعشي) .

المطلب الأول : تعريف بابن الجزري ومنزلته العلمية .

المطلب الثاني : تعريف بالمرعشي وجهوده العلمية .

المبحث الثاني : أثر ابن الجزري في مؤلفات المرعشي الخاصة بالقراءات .

المبحث الثالث : أثر ابن الجزري في مؤلفات المرعشي الخاصة بالتجويد .

ويشير البحث أيضاً إلى جهود علماء الدولة العثمانية في خدمة الدين الحنيف ؛ من خلال عرض خطوات التبادل العلمي بين العلماء ، وبيان الأثر الذي تركه ابن الجزري في جهود المرعشي العلمية .

أسأل الله العلي القدير التوفيق في بيان منزلة هذين الشيخين الجليلين ، وما تركاه من أثر في نفوس العلماء والدارسين والمتعلمين ، والحمد لله ربِّ العالمين .

المبحث الأول

تعريف بالشيخين (ابن الجزري والمرعشي)

استقطبت الدولة العثمانية العلماء ، بتهيئة الظروف الملائمة لهم ، وقد حظي العلماء برعاية الخلفاء ، فأثمرت هذه الرعاية علماء كُثُر ، وكان لهم أثر كبير في الأجيال اللاحقة ، ومنهم الإمام ابن الجزري الذي تلقى الباحثون مؤلفاته بالقبول والرضا ، واحتلت عندهم منزلة رفيعة ، تليق بما بذله فيها ابن الجزري من حسن الوضع ، وجمِّ الفائدة ، فانتفع منها العلماء ونهلوا ، ومنهم محمد بن

أبي بكر المرعشي ، الذي ولد وتعلم وعاش في ظلِ الدولة العثمانية ، فَحَبْلُ العلمِ لم ينقطع ، ومن المناسب أن يُستَهَلُّ البحث بترجمة موجزة لكل واحدٍ منهما .

المطلب الأول : تعريف بابن الجزري ومنزلته العلمية

1ـــ اسمه وكنيته ولقبه :

هو الْحافِظ المقرئ شيخ الإقراء فِي زَمَانه ، محمد بن محمد بن محمد بن محمد بن علي بن يوسف الجزري ، يكنى بأبي الخير العمري الدمشقي الشيرازي الشافعي[1] ، ولُقِّب بالجَزَرِيّ نسبة إلى جزيرة ابن عمر[2].

2ـــ حياته وثقافته : من المصادر المهمة عن ابن الجزري : ترجمته التي ذكرت في كتابه (غاية النهاية في طبقات القراء) ، وهي ترجمة طويلة ، ذكرَ كاتبها معلومات وافية عنه ، وكانت مصدرا لأغلب الذين ترجموا له ، وذُيِّلت هذه الترجمة بعبارة توحي أن كاتبها هو غير ابن الجزري ، وألحقها بكتاب الغاية ، والعبارة هي :" قال الفقير المغترف من بحاره : توفي شيخنا -رحمه الله- ..."[3] .

وقال الدكتور غانم قدوري حمد : " لعل أحد تلامذته ألحقها به"[4] ، يعني تلك العبارة .

وكانت ولادته " فيما حققه من لفظ والده في ليلة السبت الخامس والعشرين من شهر رمضان سنة إحدى وخمسين وسبع مئة داخل خط القصاعين بين السورين بدمشق "[5] ، وذكر العليمي أن ولادته كانت " في ليلة السبت سادس عشر رمضان سنة إحدى وخمسين وسبع مئة "[6] .

واعتنى والده بتعليمه ، وأظهر ابنه ميلاً واضحاً نحو علم القراءات والحديث ، قال ابن حجر : " ولهج بطلب الحديث والقراءات، وبرز في القراءات "[7] ، و" حفظ القرآن سنة أربع وستين "[8] ، وقال النويري : " فأتقنها وَبهَرَ[9] فيها حتى برع فيها ومهر، وفاق غالب أهل عصره "[10]، وبدأ بعلماء دمشق ، حيث يقول : " وقرأت القراءات على من عَلِمْتُه قَيِّماً به بدمشق المحروسة "[11] ،

Biçimlendirilmiş: Yazı tipi rengi: Metin 1

Biçimlendirilmiş: Vurgulu Değ il

Biçimlendirilmiş: Vurgulu Değ il

Biçimlendirilmiş: Vurgulu Değ il

---

(1) غاية النهاية : 217/2 ، ينظر : الضوء اللامع : 255/9 ، شرح طيبة النشر (للنويري) : 33/1 ، الأنس الجليل : 109/2 ، البدر الطالع 249/2 .

(2) جزيرة ابن عمر بلدة فوق الموصل ... وهذه الجزيرة تحيط بها دجلة إلا من ناحية واحدة ، (معجم البلدان :2/ 132) .

(3) غاية النهاية : 220/2.

(4) شرح المقدمة الجزرية (د. غانم) : 30.

(5)غاية النهاية : 217/2 ، وقال السخاوي في كتابه الضوء اللامع : إنَّ " أباهُ تَاجِرٌ قَمَكثَ أَرْبَعِينَ سنة لَا يُولد لَهُ ثمَّ حج فَشرب مَاء زَمْزَم بنية ولد عَالم فولد لَهُ هَذَا بعد صَلَاة التَّرَاوِيح من لَيْلَة السبت خَامِس عشر رَمَضَان سنة إِحْدَى وَخمسين وَسَبْعمائَة دَاخل خطَ القصاعين بن السورين بِدِمَشْق " .

(6) الأنس الجليل : 109/2.

(7) إنباء الغمر : 466/3 .

(8) ينظر : غاية النهاية : 598/2 .

(9) الصحاح : 399/2 ، مادة (بهر) .

(10) شرح طيبة النشر (للنويري) : 33/1.

(11) جامع أسانيد ابن الجزري (د. حازم) : 36.

وقال السخاوي " وَأخذ القراءات إفراداً عَن عبد الْوهاب بن السلار وجمعاً على أبي الْمَعَالِي بن اللَّبان "[1] .

وقام ابن الجزري بأول رحلة إلى الحج بصحبة والده سنة ثمان وستين وسبع مئة ، واستثمر هذه الرحلة " فقرأ القراءات بمضمن (الكافي)[2] على شيخ المدينة الشريفة ... أبو عبد الله محمد بن صالح "[3] .

ورحل إلى الديار المصرية بعد عودته من الحج ليقرأ على علمائها ، قال: " فكنت أنقِّب وأتفحَّص عمَّن انتهت إليه رئاسة القراءة ... وكان منهم جماعة ، فرغبت إلى والديَّ ــ يرحمهما الله ــ في سَنَةٍ أن يأذن لي في الرحلة إليهم "[4] ، وقال طاش كبري زاده : " ثم رحل إلى الديار المصرية في سنة تسع وجمع القراءات العشر والاثنتي عشرة ثم الثلاث عشرة ، ثم رحل إلى دمشق وسمع الحديث من أصحاب الدمياطي والابرقوهي "[5] ، وذُكِرَ في جامع الأسانيد أنه " رجع إلى دمشق سنة سبعين وسبع مئة ... فاستأذنت والديَّ في العودة إلى الديار المصرية فلم يسمحا بفراقي ... ولما رأيا تحرقي لذلك قالا : ولابد أن نكون معك فتوجَّها بي ... سنة إحدى وسبعين وكانت رحلة مباركة ..."[6] وقال النويري : " وقدم القاهرة مراراً " [7] ، وقرأ في البلاد المصرية على الجِّم الغفير من العلماء[8] ، وحدث له حادث أجبره على مغادرة الديار المصرية إلى بلاد الروم ، قال السخاوي " ففرَّ فِي سنة ثَمان وتسْعين وركب الْبَحْر من إسكندرية وَلحق بِبِلَاد الرّوم ، فاتصل بالمُؤَيد أبي يزِيد بن عُثْمَان صَاحب مَدِينَة (بُرصة) ، فأكرمه وعظمه ، وأنزله عِنْده بضع سِنِين ، فنشر علم القراءات والحَدِيث وانتفعوا بِهِ "[9].

وبقي في مدينة برصة إلى أن وقع ابن الجزري في أسر الجيش المغولي بقيادة تيمورلنك بعد أنْ غزا دولة بني عثمان [10] ، يقول ابن الجزري : " فسأل عني عقب الوقعة من بايزبد ... حال وصوله إليه ، فقال : هو في بُرصة ، ففي الوقت أرسل من أخذني إليه على غاية من الإجلال والتعظيم "[11] .

وبعد أن صحبه تيمور إلى سمرقند أخذ يتنقل من بلد إلى بلد آخر ؛ حاملاً معه علمه ، يُقْرأ الناس ، قال عن ذلك الشوكاني : " وقد تفرد بعلم القراءات في جميع الدنيا ونشره في كثير من البلاد وكان أعظم فنونه وأجل ما عنده "[12] واستقر في مدينة شيراز إلى أن توفاه الله سنة 833ه.

وتقلد في رحلة حياته الطويلة مناصب كثيرة كالتدريس والإفتاء والقضاء[1] ، فضلاً عن اشتغاله بالتجارة ؛ لكنه لا يدع التأليف ولا التصنيف [2] ، ولا الجهاد في سبيل الله ، قال له بايزيد : " إنِّي

---

(1) الضوء اللامع : 255/9 .
(2) كتاب الكافي في القراءات السبع ، لأبي عبد الله محمد بن شريح الرعيني الأندلسي ، ت 476ه ، مطبوع .
(3) جامع أسانيد ابن الجزري (د. حازم) : 36 ، وينظر : غاية النهاية : 217/2 ، والضوء اللامع : 255/9.
(4) جامع أسانيد ابن الجزري (د. حازم) : 36.
(5) الشقائق النعمانية : 25/1 ، وينظر :الضوء اللامع : 257/9.
(6)جامع أسانيد ابن الجزري (د. حازم) : 38.
(7) شرح طيبة النشر (للنويري) : 33/1.
(8) ينظر :جامع أسانيد ابن الجزري (د. حازم) : 48 ـــ 50.
(9) الضوء اللامع : 256/9.
(10) ينظر الضوء اللامع : 257/9 ، تقريب النشر : 5.
(11)جامع أسانيد ابن الجزري (د. حازم) : 59.
(12) البدر الطالع : 2/ 259 .

قد جهزت العساكر لغزو القسطنطينية وحصارها ، وأنا ألحقهم ، فإن تصبرْ لتكون معي ، فقلت : بل أسبِقُك "[3] .

ويمثل ابن الجزري بحق العالمَ العاملَ ، فقد كان عالماً ومتعلماً ، وما حلَّ بمكان إلا ترك أثراً طيّباً ، حتى قيل في حقه الثناء الكثير ، ومن ذلك ما قاله ابن حجر: " وكان يلقب في بلاده الإمام الأعظم " وقال أيضاً : " وكان مثرياً وشكلاً حسناً وفصيحاً بليغاً "[4] ، وقال السيوطي : " وَكَانَ إِمَام فِي الْقرَاءَات لَا نَظِير لَهُ فِي عصره فِي الدُّنْيَا "[5] ، " وقد اندرس بموته كثير من مهام الإسلام "[6] ، وقال ابن العماد إنَّه : " مقرئ الممالك الإسلامية" [7] .

شيوخ ابن الجزري

تلقى ابن الجزري العلم على يد عدد من شيوخ القراءات والتجويد والعلوم الشرعية واللغوية ، واستيفاء أسمائهم جميعاً مما يطول به البحث ، وأُحِيلُ القارئ إلى ما كتبه ابن الجزري نفسه عن شيوخه في كتابه (جامع أسانيد ابن الجزري)[8] .

تلاميذه

ما أقام ابن الجزري في مدينة إلا أوقف نفسه لنشر علم القراءات فيها ، فالتف حوله عدد غفير من الطلبة وتتلمذوا عليه ، وإحصاؤهم يطول ، أذكر منهم ما ورد في ترجمته المذكورة في كتابه (غاية النهاية في طبقات القراء) ، جاء فيها " وقرأ عليه القراءات جماعة كثيرون [9] .

مصنفاته

ترك ابن الجزري قائمة طويلة من المؤلفات ، نذكر منها المؤلفات المتعلقة بالقراءات والتجويد ، قال النويري : "وله مصنفات [بديعة] كثيرة منها في علم القراءات "[10] أهمها وأشهرها :

ـــــ النشر في القراءات العشر ، قال السخاوي : " وَله تصانيف مفيدة كالنشر فِي القراءات العشر فِي مجلدين "[11] ، وقال عنه السيوطي " لم يصنف مثله "[12] ، وله أكثر من طبعة ، وبتحقيقات مختلفة ، واعتمدت في البحث على الطبعة التي اعتنى بها علي محمد الضبَّاع ، رحمه الله .

---

(1) ينظر : الضوء اللامع : 256/9.
(2) وينظر: غاية النهاية :217/2 ـــــ 220 ، وجامع أسانيد ابن الجزري (د.حازم) : 36ـــ 50 ، و الضوء اللامع : 9/ 256 وما بعدها ، وآفاق الثقافة والتراث :24 .
(3) جامع أسانيد ابن الجزري (د. حازم) : 54.
(4) إنباء الغمر : 466/3.
(5) طبقات الحفاظ (السيوطي) : 549/1.
(6) مفتاح السعادة : 47/2.
(7) شذرات الذهب : 298/9.
(8) ينظر : جامع أسانيد ابن الجزري (د .حازم) : 40/1، وقال فيه : " وجملة مَن لقيته ممن أخذت عنه والقراءات أو شيئاً منها وحروف الاختلاف نَيِّفٌ وأربعون نفساً " .
(9) ينظر : غاية النهاية : 218/2 ، وشرح المقدمة الجزرية (د.غانم) : 50.
(10) شرح طيبة النشر (النويري) : 1/ 33 .
(11) الضوء اللامع : 257/9.
(12) طبقات الحفاظ : 1/ 549.

ـــــ تقريب النشر في القراءات العشر ، وله أكثر من طبعة ، منها : الطبعة التي تَوَّلى نشرها مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف ، بتحقيق : د. عادل إبراهيم محمد رفاعي .
ـــــ التحبير على التيسير في القراءات العشر ، مطبوع بتحقيق : د . أحمد محمد مفلح القُضاة .
قال طاش كبري زاده : " ... فخرج من شيراز إلى البصرة ، ثم فتح الله عليه المجاورة بمكة والمدينة سنة 823ه ، وحين إقامته في المدينة ...ألَّف في القراءات كتاب النشر في مجلدين ومختصره التقريب ، وتحبير التيسير في القراءات العشر ، وطبقات القرَّاء "[1]
ـــــ الطيبة في القراءات العشر ، مطبوعة ، أجودها طبعة بتحقيق : محمد تميم الزغبي .
ـــــ الدرة المضية في القراءات الثلاث المرضية ، مطبوعة ، ومنها طبعة بتحقيق : محمد تميم الزغبي .
ـــــ التمهيد في علم التجويد ، حققه الدكتور علي حسين البواب والدكتور غانم قدوري الحمد ، وكلاهما مطبوعان .
ـــــ المقدمة الجزرية ، وعليها شروح كثيرة ، أغلبها مطبوع ، ومن الشروح الحديثة شرح للدكتور غانم قدوري الحمد ، عنوانه (شرح المقدمة الجزرية) وصفه كاتبه بقوله : (شرح يجمع بين التراث الصوتي العربي القديم ، والدرس الصوتي الحديث) ، نشره معهد الإمام الشاطبي .
ـــــ منجد المقرئين ومرشد الطالبين، له أكثر من طبعة ، منها طبعة بعناية علي بن محمد العمران .
ـــــ غاية النهاية في طبقات الْقُرَّاء ، مطبوع فِي مجلدين ، بتحقيق المستشرق برجشتراسر وغيره .

وفاة ابن الجزري
رحل ابن الجزري عن هذه الدنيا بعد أن نذر حياته لخدمة كتاب الله سنة 833ه [2].

المطلب الثاني : تعريف بالمرعشي وجهوده العلمية .

1ـــــ اسمه ونسبه ووفاته .

تجمع المصادر أنَّ اسمَهُ محمد بن أبي بكر المرعشي والملقب بساجقلي زاده[3] , والمرعشي نسبة إلى مدينة مرعش , وهي مدينة عامرة بين بلاد الشام وبلاد الروم , تكثر فيها الجوامع

(1) الشقائق النعمانية :26/1.
(2) غاية النهاية : 22/2 ، جاء في ترجمته في غاية النهاية : " قال الفقير المغترف من بحاره : توفي شيخنا -رحمه الله- ضحوة الجمعة لخمس خلون من أول الربيعين سنة ثلاث وثلاثين وثمانمائة بمدينة شيراز, ودفن بدار القرآن التي أنشأها ، وكانت جنازته مشهودة ، تبادر الأشراف والخواص والعوام إلى حملها وتقبيلها ومسها تبركًا بها".
(3) ينظر : عثمانلي مؤلفلري : 434/1 ، هدية العارفين : 322/2 ، معجم المفسرين : 505 ، علماً أنَّ المرعشي يصدر مؤلفاته بقوله : يقول البائس الفقير محمد المرعشي الملقب بساجقلي زاده ، وساجقلي لفظة تركية معناها : ذو الهدب (المعجم العربي التركي : 4/ 37) ، و من معاني (زاده) : الأصيل (المعجم العربي التركي : 4/ 564) .

والمدارس مثل الجامع الكبير وجامع عجيمة ، ومن المدارس مدرسة قاضي محمود ومدرسة سيد علي وغيرهما[1] .

2ـــ رحلاته العلمية

بدأ المرعشي حياته العلمية في مدينته (مرعش) ، فدرس في مساجدها ومدارسها مختلف المعارف وبرع في كثير منها ؛ لأنَّ البيئة التي عاش فيها كانت بيئة علمية مكَّنته من بناء شخصية علمية متميزة ، قال محمد بورسالي : " وأنهى دراسته الأولية على يد علماء مدينته "[2] .

وكان المرعشي مجداً في طلب العلم ؛ مهتماً بالدرس والتحصيل العلمي , ولم يكتفِ بما حصل عليه من معارف في بلدته , فقام بأكثر من رحلة علمية خارج مدينته مرعش ، فسافر إلى استانبول ودرس على متولي مشيخة الدولة العثمانية الشيخ محمد محمود الشهير بدباغ زاده , والشيخ حمزة وهو عالم جليل من علماء الدولة العثمانية[3] , وبعد أن عاد إلى بلدته , سافر إلى بلاد الشام ودَرَسَ" الحديث والتفسير والتصوف ، ... وحصل على إجازة الخلافة على يد أستاذه وشيخه عبد الغني النابلسي ، بعد أن صرف جهوداً كبيرة في دراسته "[4] ، ودرَّس في المدرسة الشعبانية في حلب[5] ، ودرس على حسن المرعشي الذي" أخبر أنَّه سافر إلى دمشق المحروسة وقرأ القرآن مشافهة على يد الشيخ عبد الباقي الدمشقي "[6] ، وبعد إن أنهى دراسته في دمشق " عاد إلى مدينته مرعش ؛ فكان يحضر حلقات الدراسة ، ومن جهة يدرّس الطلبة ، ومن جهة كان يكتب ويؤلّف آثاراً "[7] .

3ـــ شيوخه :

حفظت لنا المصادر أسماء عدد من شيوخه ، وهم :

ـــــ حسن المرعشي , وهو الوحيد , الذي صرح بذكره المرعشي في كتابه بيان جهد المقل ، قال عنه : " هو الشيخ حسن المرعشي ، كانت قراءته سهلة ـــ رحمة الله عليه ـــ عذبةً ، تامَّةً من غير تكلف ، وكان عربي اللَّحن "[8].

ـــــ حمزة أفندي الدارندي [9] .

ـــــ الشيخ عبد الغني بن إسماعيل النابلسي ، توفي سنة 1143ه[10].

ـــــ محمد ابن الشيخ محمود الشهير بـ (دباغ زاده) ، مفتي الإسلام ، له تفسير بالتركية و كتب الترتيب الجميل في النحو ، توفي سنة 1114ه[11].

4ـــــ تلاميذه :

درس على يديه عدد من الطلبة في مدينته مرعش التي أقام فيها, واشتغل بالتدريس والتأليف في مدارسها وجوامعها, منهم :

---

(1) ينظر : فهرس مخطوطات محرم جلبي : 310 ، 315 ، 307 .
(2) عثمانلي مؤلفلري : 434/1.
(3) ينظر : عثمانلي مؤلفلري : 434/1 .
(4) عثمانلي مؤلفلري : 434/1 .
(5) ينظر : حاشية على حاشيتي الخيالي وقول أحمد (للمرعشي) : 1ظ .
(6) بيان جهد المقل : ق26ظ .
(7) عثمانلي مؤلفلري : 434/1 .
(8)بيان جهد المقل : ق26ظ .
(9) ينظر: فهرس الخزانة التيمورية :49/4.
(10) ينظر : سلك الدرر:30/3 .
(11) ينظر : هدية العارفين : 2/ 307 .

ـــ حسين بن حيدر التبريزي المتوفى في حدود سنة 1176ه, جاء في أول كتابه (جامع الكنوز) الذي شرح فيه الرسالة الولدية ، و قال فيه : " لما كانت الرسالة الولدية ....مشهورة ومقبولة ...لأستاذي المولى الفاضل ، فريد عصره ... محمد المدعو بساجقلي زاده المرعشي "[1].

ـــ عبد الرحمن بن علي العينتابيُّ ، ذكره المرعشي في مقدمة حاشيته على حاشيتي الخيالي وقول أحمد [2]، توفي سنة 1168ه.

ـــ محمد بن عمر بن عثمان الدارنديُّ الروميُّ الحنفيُّ تلميذ ساجقلي زاده ، توفى سنة 1152ه[3].

5ـــ نشاطه الفكري والعلمي : إنَّ البيئة العلمية في زمن المرعشي شهدت عناية واضحة بالعلوم العقلية ، وقد شارك المرعشي بهذا التوجه الفكري من خلال ما كتبه في المنطق والفلسفة ، وتخلى عن الفلسفة ، وحذر من علم الكلام الممزوج بالفلسفة[4] ، فتحول المرعشي لدراسة العلوم الشرعية كالفقه والعقائد والقراءات والتجويد ، وألَّف فيها وفي غيرها آثاراً مهمةً ، فله (رسالة الفرائض) مع شرحها في الفقه ، ورسالة (الإيمان) في العقائد ، وفي القراءات كتب التهذيب في القراءات العشر ، وفي التجويد كتاب (جهد المقل) شرحه في (بيان جهد المقل) .

وسلك أخيراً مسلك المجاهدة والزهد ، سائراً على نهج الإمام الغزالي ، بعد أن زار دمشق والتقى عالمها عبد الغني النابلسي ، الذي أخذ عنه التصوف [5].

أما نشاطه العلمي فيتمثل في التدريس والتأليف ، ولطول الزمن الذي أنفقه فيهما ؛ تكونت لديه فكرة واضحة للمنهج الذي على طالبي العلم الأخذ به ، ونظريته التربوية , تتلخص بالتدرج في عرض المعارف , وقد شرح هذه النظرية في كتابه ترتيب العلوم , وجعل مراتب العلوم ثلاثا : اقتصار واقتصاد واستقصاء , وشرح ما على متولي التعليم القيام به اتجاه طلابه , ومن نصائحه , قوله :" إن بعض المدرسين يقرّر على الطالب المبتدئ الأسئلة والأجوبة الدقيقة , ويذكر قواعد الفنون بشيء من المناسبة ,والطالب المبتدئ لا يفهم أكثرها , وتمر أكثر الكلمات على أذنيه كأصوات الرحى , ويأخذه النعاس , ويذهب نشاط ذهنه , والقدر الذي يفهمه ينسى قبل أن يقوم من مجلس الدرس "[6] وكأنه يتكلم عن حال طلبة اليوم.

وبيَّن وجهة نظره في الكتاب المخصص للطلبة بقوله : " فأنشؤوا شروحا لها , وأدرجوا فيها تلك الفوائد , ومتونا طويلة , وجعلوا للشروح حواشي دقيقة , حتى صار لبعض المتون حاشية على حاشية على شروحه...فثقل الحِمْلُ وطالت المسافة حين قلَّ الزاد وهزلت الراحلة "[7]..

6ـــ مؤلفاته

من آثار الشيخ المرعشي قائمة طويلة من المؤلفات قاربت السبعين مؤلفا , توزعت بين ألوان علمية مختلفة , كالفلسفة التي هجرها , وعلم الكلام , والفقه , والتجويد , والقراءات , وآداب البحث والمناظرة ، والتفسير, واكتفي هنا بذكر عدد من مؤلفاته [8] :

---

(1) جامع الكنوز : ق1ظ .
(2) ينظر :حاشية المرعشي على حاشية الخيالي وقول أحمد : ق1ظ.
(3) ينظر : هدية العارفين : 2/ 324.
(4) ينظر : ترتيب العلوم : 116.
(5) ينظر عثمانلي مؤلفلري : 434/1.
(6) ترتيب العلوم : 116.
(7)ترتيب العلوم : 10.
(8) يمكن الاطلاع على قائمة مؤلفاته كاملة في مقدمة تحقيق كتاب جهد المقل صفحة 24.

ـــ تهذيب القراءات في القراءات العشر[1].
ـــ جهد المقل(في التجويد)[2].
ـــ بيان جهد المقل[3].
ـــ ترتيب العلوم[4].
ـــ الرسالة الولدية (في آداب البحث والمناظرة) [5].
ـــ التغني واللحن[6].
ـــ رسالة في نطق الضاد[7].
ـــ رسالة في الكلام على تفسير آيات من سورة النازعات من البيضاوي .
7ـــ وفاته : توفي محمد بن أبي بكر المرعشي سنة 1150ه[8], رحمه الله رحمة واسعة .

المبحث الثاني
أثر ابن الجزري في مؤلفات المرعشي الخاصة بالقراءات

ترك لنا المرعشي ـــ رحمه الله ـــ كتاباً في القراءات العشر بعنوان (تهذيب القراءات) ، قال عنه : " فأردت أن أجمع القراءات العشر في مؤلف واضح مهذب عن المسامحات[9] والإغلاق والتطويل والتكرار الممل ، مسمى (تهذيب القراءات) ؛ لأني هذَّبتُ نقلها من مسامحات المؤلفين وإغلاقاتهم "[10] ، فالكتاب خالٍ من المسامحات والتطويل والتكرار .

واعتمد المرعشي في كتابه هذا على عددٍ من المصادر ، من بينها تحبير التيسير والنشر في القراءات العشر ، وكلاهما لابن الجزري ، وامتدح كتاب النشر الذي جعله أحد مصادره الرئيسة بقوله : " ومن أوعى المؤلفات وأطولها في القراءات العشر : النشر لابن الجزري "[11] ، فالعبارة توحي أن المرعشي أراد أن يهذب كتاب ابن الجزري ؛ لأن ابن الجزري قد " أطالها (أي القراءات) إطالة مملة بتعداد الرواة والكتب "[12] .

وبالرجوع إلى كتاب النشر نجد أنَّ ابن الجزري أطال في ذكر مصادر كتابه ، فضلاً عن اعتنائه بذكر الروايات ، وأطال فيها إطالة أثقلت الكتاب ، وتنبه المؤلف نفسه إلى أن كتابه النشر يحتاج للمراجعة كي يخفف على قارئه ، فاختصره بكتاب آخر سمَّاه (تقريب النشر في القراءات العشر)

(1) الكتاب مطبوع بتحقيق : خالد بركات في دار الغوثاني ، دمشق .
(2) مطبوع بتحقيق : د. سالم قدوري حمد في دار عمار ، عمان .
(3) أنجزت تحقيقه .
(4) مطبوع بتحقيق : محمد بن إسماعيل السيد أحمد في دار البشائر ، بيروت .
(5) مطبوعة بتحقيق : د. سالم قدوري حمد في دار الكتب العلمية ، بيروت .
(6) أنجز الدكتور سالم قدوري حمد تحقيقها .
(7) مطبوع بتحقيق الدكتور حاتم صالح الضامن في دار البشائر ، دمشق .
(8) ينظر : هدية العارفين : 2/ 322.
(9) قال المرعشي في بيان جهد المقل ق 2ظ : المسامحة :اختيار العبارة السهلة الموجزة ؛ وإن خَفِي معناها على فهم المخاطب .

(10) تهذيب القراءات :112 .
(11) تهذيب القراءات :111 .
(12) تهذيب القراءات :111 .

، وهذا ما صرح به بقوله : " فلما كان كتابي نشر القراءات العشر مما عُرِفَ قدره ، فاشتهر بين الطلبة ذكره ، ولم يسع أحداً منهم تركه ولا هجره ، غير أنه في الإسهاب والإطناب ، ربَّما عزَّ تناوله على بعض الأصحاب ، وعسر تحصيله على كثير من الطلاب التُمس منِّي أن أقرّبَه وأُيَسِّرَهُ ، وأقتصره على ما فيه من الخلاف ، فأختصره لثقل لفظه ، ويسهل حفظه ، ويروق رشفه ، ويهون كشفه ، ويكون نشراً للطيبة ، وبشرى لكلماتها الطيبة ؛ فاستخرت الله تعالى في ذلك سالكاً فيه أقرب المسالك "[1] ، وقد حقق ابن الجزري بذلك رؤيته في تخفيف ثقل كتاب النشر .

ويمكن أن أقول بعد هذا : إنَّ المرعشي جعل النشر أساساً للتهذيب ، فهو يلتقي معه في العنوان ، أي : كلاهما في القراءات العشر ، ويلتقي معه في الترتيب ، فالنشر ذكر مصادره بإسهاب ، والمرعشي ذكر مصادره بإيجاز ؛ كي يحافظ على منهجه في كتابه القائم على تخليصه من عيوب وقعت في كتاب النشر أهمها الإطناب .

وقسم المرعشي كتابه (تهذيب القراءات) على قسمين : الأصول والفرش ، مع مقدمة ذكر فيها أهم مصادره في الكتاب مع عدد من المصطلحات والفصول الضرورية ، وهذا ما نجده عند الإمام ابن الجزري ، فالأصول التي عالجها في النشر: " ... كالْمَدَّاتِ وَتَخْفِيفِ الْهَمَزَاتِ وَالْإِظْهَارِ وَالْإِدْغَامِ وَالرَّوْمِ وَالْإِشْمَامِ وَتَرْقِيقِ الرَّاءَاتِ وَتَفْخِيمِ اللَّامَاتِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ مِمَّا يُعَبِّرُ عَنْهُ الْقُرَّاءُ بِالْأُصُولِ "[2]، وأخذ المرعشي بالمنهج نفسه في باب الأصول ، مع اختلاف في التسلسل[3] ، حيث ابتدأ بذكر كيفية الوقف على أواخر الكلم [4].

المطلب الأوَّل

مظاهر تأثير كتاب (النشر) في كتاب (تهذيب القراءات)

ترك النشر أثراً واضحاً في كتاب التهذيب للمرعشي ، يبدو ذلك من مقدمة الكتاب ، وحتى نهايته ، و يقودنا البحث إلى التعرف على أوجه ذلك التأثير:

1ـــ كان المرعشي راغباً في تأليف كتاب يجمع فيه القراءات العشر ؛ فكتب التهذيب ، الذي قال عنه : " أردت أن أجمع القراءات العشر في مؤلف واضح "[5] ، وحمله على ذالك قوله : إنَّ علم القراءات " أحبُّ العلوم إلى النفوس المؤمنة ، يعرفه من ذاقه "[6] ، واشتكى من إهمال الناس لهذا العلم ، حيث يقول : غير أن المتفلسفين ، ممن ينتسبون إلى الإسلام ، هجروا الاشتغال به "[7] فذكر أسماء القراء العشرة ورواتهم[8] ، آخذاً من ابن الجزري ذلك ، فقد قال ابن الجزري : " أنا أذكر الأسانيد التي أدت القراءة لأصحاب هذه الكتب من الطرق المذكورة ، وأذكر ما وقع من الأسانيد بالطرق المذكورة بطريق الأداء فقط حسبما صح عندي من أخبار الأئمة قراءة قراءة

---

(1) تقريب النشر : 136/1.
(2) النشر : 30/1 .
(3) ينظر : تهذيب القراءات : 114و133.
(4) ينظر : تهذيب القراءات : من صفحة 135 إلى صفحة 369.
(5)تهذيب القراءات : 112 .
(6)تهذيب القراءات : 110 .
(7)تهذيب القراءات : 110.
(8) ينظر : تهذيب القراءات : 114.

ورواية رواية وطريقاً طريقاً "[1] ، واكتفى المرعشي بذكر أسمائهم من غير إطالة كما فعل ابن الجزري ، قال المرعشي : " أما الأئمة العشرة فهم : نافع المدني ، وابن كثير المكي ، وهما الحرميان والحجازيان ، وأبو عمرو البصري ، وابن عامر الشامي الدمشقي ، وعاصم ، وحمزة ، وعلي الكسائي ، الثلاثة كوفيون ، ... وثامنهم يعقوب البصري ، وتاسعهم أبو جعفر المدني ، وهو يزيد ابن القعقاع ، وعاشرهم خلف البغدادي "[2] ، وعدَّدَ الرواة لكل القراء ، واختياره لرواة أبي جعفر جاء كما عمله ابن الجزري في التحبير[3] ، قال المرعشي : " وأنا اختار... من رواة أبي جعفر من اختاره ابن الجزري في التحبير ، وهو عيسى ابن وردان وسليمان ابن الجماز "[4] .

قسم المرعشي القراءات على قسمين :

1ـــ ما لا يختلف المعنى باختلافها ؛ بل تختلف بها صفة النطق ، وقال عنها : إنَّ هذه القراءات تسمَّى أداءً وأصولاً .

2ـــــ وإلى ما يختلف باختلافها المعنى ، مثل قراءة (يعلمون وتعلمون) ، و(مالك وملك) ، و(فاكهين وفكهين)[5] .

وتابع المرعشي ابن الجزري في ما ذهب إليه في قراءة خلف ، وأخذ بالقراءة التي توافق قراءة حمزة ، قال المرعشي : " ولا أذكر أصلاً قراءة خلف لنفسه ، لما قال ابن الجزري في النشر : تتبعت اختيار خلف ، فلم أره يخرج عن قراءة الكوفيين بحرف واحد "[6] ، وهذا ما يمكن أن نقف عليه في كتاب النشر ؛ فإنّي تتبعت قراءة خلف في سورة البقرة وآل عمران والنساء والمائدة والأنعام ، فتبين أنَّ ابن الجزري لا يذكر خلفاً إلا ومعه حمزة [7]، إلا في قوله تعالى ﴿يَبْصُطُ﴾ [البقرة : 245] ، ورد ذكره منفرداً ، قال ابن الجزري : " وَاخْتَلَفُوا فِي ﴿يَبْصُطُ﴾ هُنَا [أي : في البقرة] ، وَفِي ﴿الْخَلْقِ بَصْطَةً﴾ فِي الْأَعْرَافِ [69] ، فَقَرَأَ خَلَفٌ لِنَفْسِهِ، وَعَنْ حَمْزَةَ وَالدُّورِيِّ عَنْ أَبِي عَمْرٍو وَهِشَامٍ وَرُوَيْسٍ بِالسِّينِ فِي الْحَرْفَيْنِ "[8] ، وانفرد بهذه الرواية فارس بن أحمد ، قال ابن الجزري : " وَانْفَرَدَ فَارِسُ بْنُ أَحْمَدَ فِي مَا قَرَأَهُ عَلَيْهِ الدَّانِيُّ بِالْوَجْهَيْنِ جَمِيعًا السِّينَ وَالصَّادَ فِي الْمَوْضِعَيْنِ مِنْ رِوَايَةِ خَلَفٍ، وَلَا أَعْلَمُ أَحَدًا رَوَى ذَلِكَ عَنْ خَلَفٍ مِنْ هَذِهِ الطُّرُقِ سِوَاهُ "[9]، وهذه الرواية توحي أنَّ ابن الجزري يحافظ على مقولته في قراءة خلف بعدم مخالفتها لقراءة حمزة ، وعليه يمكن القول إنَّ المرعشي أهمل ذكر قراءة خلف مفردة متأثراً بموقف ابن الجزري[10] .

---

(1) النشر : 1/ 98 .
(2) تهذيب القراءات : 114.
(3) تحبير التيسير : 1/ 112.
(4) تهذيب القراءات : 115.
(5) ينظر النشر : 29/1 ـــ 30 ، تهذيب القراءات : 118.
(6) تهذيب القراءات : 116.
(7) ينظر : النشر : 2/ 209 ، 215، 216و217 ، 219 ،223، 225، 226و227 .
(8) النشر : 2/ 228 .
(9) النشر : 2/ 228 .
(10) قال ابن الجزري في النشر : 2/ 261 : " واختلفوا في{أَنَّها إذا جاءت } [الأنعام 109] فقرأ ابن كثير والبصريان وخلف بكسر الهمزتين " ، واكتفى المرعشي بالقول : " قرأ ابن كثير وأبو عمرو ...بكسر الهمزتين . (التهذيب :479) .

ونقل المرعشي من كتاب النشر ما أخذ به ابن الجزري في صيغة الاستعاذة ، حيث يقول : " إِنَّ الْمُخْتَارَ لِجَمِيعِ الْقُرَّاءِ مِنْ حَيْثُ الرِّوَايَةِ (أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ)"[1] ، وقال أيضاً : " مَحِلُّهَا وَهُوَ قَبْلَ الْقِرَاءَةِ إِجْمَاعًا، وَلَا يَصِحُّ قَوْلٌ بِخِلَافِه "[2] .

وخصَّص المرعشي للبسملة فَصْلاً بيَّن فيه محلها في القرآن الكريم ، ونقل قول صاحب كتاب المكرر الذي قال فيه : " أجمع القرّاء فِي إِثْبَاتِ الْبَسْمَلَةِ أَوَّلَ الْفَاتِحَةِ ، سواء ابتدأ بها القارئ أو وصلها بـ ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ﴾ [الناس:1] ، وعلى تركها في أوّل براءة ، سواء ابتدأتَ بها أو وصلتَها بالأنفال ، وكذلك اتفقوا أيضا على البسملة في ابتداء كلّ سورة غير براءة "[3] ، أما سورة براءة ففيها خلاف ، فنقل المرعشي قول ابن الجزري : قَلَّ مَنْ تَعَرَّضَ لِلنَّصِّ عَلَى الابتداء بها ، وَلَمْ أَرَ فِيهَا نَصًّا لِأَحَدٍ مِنَ الْمُتَقَدِّمِينَ، وَظَاهِرُ إِطْلَاقِ كَثِيرٍ مِنْ أَهْلِ الْأَدَاءِ بِالتَّخْيِيرُ فِيهَا ... وإلى مَنْعِهَا جَنَحَ أَبُو إِسْحَاقَ الْجَعْبَرِيُّ "[4].

2ـــ ومن مظاهر تأثر المرعشي بكتاب النشر ما يرويه عنه بالواسطة ، فيأخذ عن ابن الحاجب قولاً بواسطة النشر ، قال المرعشي : قال ابن الجزري في النشر : قال ابن الحاجب : القراءات السبع متواترة في ما ليس من قبيل الأداء ، وقد نصَّ على ذلك أئمة الأصول ، ولا نعلم أحداً تقدم ابن الحاجب إلى ذلك "[5] ، ورأي ابن الجزري في القراءات السبع أنَّها متواترة ، آخذاً بما ذهب إليه أبو عَمْرِو بْنُ الْحَاجِبِ ، قال في النشر : إِنّ " السَّبْعَةَ مُتَوَاتِرَةٌ فِي مَا لَيْسَ مِنْ قَبِيلِ الْأَدَاءِ: كَالْمَدِّ، وَالْإِمَالَةِ، وَتَخْفِيفِ الْهَمْزِ وَنَحْوِهِ ، وَهُوَ وَإِنْ أَصَابَ فِي تَفْرِقَتِهِ بَيْنَ الْخِلَافَيْنِ فِي ذَلِكَ كَمَا ذَكَرْنَاهُ فَهُوَ وَاهِمٌ فِي تَفْرِقَتِهِ بَيْنَ الْحَالَتَيْنِ نَقْلِهِ وَقَطْعِهِ بِتَوَاتُرِ الِاخْتِلَافِ اللَّفْظِيِّ دُونَ الْأَدَائِيِّ ، بَلْ هُمَا فِي نَقْلِهِمَا وَاحِدٌ وَإِذَا ثَبَتَ تَوَاتُرُ ذَلِكَ كَانَ تَوَاتُرُ هَذَا مِنْ بَابٍ أَوْلَى ، إِذِ اللَّفْظُ لَا يَقُومُ إِلَّا بِهِ ، أَوْ لَا يَصِحُّ إِلَّا بِوُجُودِهِ ، وَقَدْ نَصَّ عَلَى تَوَاتُرِ ذَلِكَ كُلِّهِ أَئِمَّةُ الْأُصُولِ كَالْقَاضِي أَبِي بَكْرِ بْنِ الطَّيِّبِ الْبَاقِلَانِيِّ فِي كِتَابِهِ الِانْتِصَارِ وَغَيْرِهِ ، وَلَا نَعْلَمُ أَحَدًا تَقَدَّمَ ابْنَ الْحَاجِبِ "[6]، وقول ابن الحاجب : " القراءات السبع متواترة ، في ما ليس من قبيل الأداء ، كالمدّ والإمالة وتخفيف الهمز ونحوه ، لنا لو لم تكن لكان بعض القرآن غير متواتر"[7] ، فيظهر التقاء المرعشي بما جاء في كتاب النشر ثقة بصاحبه .

وتكرر نقل المرعشي عن الداني بواسطة ابن الجزري ، فيقول عن تواتر أبعاض القرآن : " قال في النشر نقلاً عن الداني : فإذا قَرأ القرآنُ بقراءةٍ واحدةٍ أو روايةٍ واحدةٍ ، فإنَّما قُرأ بعضُ القرآن ، لا كلُّه"[8]، ولتوثيق ذلك أذكر قول الداني من الأحرف السبعة ، والذي جاء فيه " فإذا قرأ القارئُ بقراءةٍ من قراءاتِ الأئمة وبروايةٍ من رواياتهم فإنَّما قرأ ببعضها لا بكلِّها "[9] ، وصرَّح المرعشي

---

(1) النشر : 1/ 243 .
(2) النشر : 1/ 253 ، ينظر : تهذيب القراءات :129.
(3) المكرر فيما تواتر من القراءات السبع وتحرر : 1/ 27.
(4) النشر :266/1 ، ينظر : تهذيب القراءات : 131 ، وذكر المرعشي رأي الجعبري الذي لم يفصح عنه ابن الجزري بقوله : "يعني قال الجعبري : أنه لا يجوز البسملة في أواسطها ، كما لا يجوز في أوَّلِها" ، قال الجعبري : " اتفق السبعة على البسملة أول كلّ سورة ابتدؤوا بها أو تقديراً ، إلا براءة " (كنز المعاني : 192/2).
(5) تهذيب القراءات : 118 .
(6) النشر : 30/1 .
(7) مختصر منتهى السؤل (لابن الحاجب) : 377/1.
(8) النشر : 30/1 .
(9) الأحرف السبعة (للداني) : 52.

بتبنيه هذا الرأي الذي قال به ابن الجزري ، بقوله : " إنْ قلت : إذا كان جميعُ القراءات المتواترة أبعاضَ القرآن ؛ كان كلُّها حقاً في نفس الأمر"[1] ، وقال ابن الجزري في النشر : " كُلُّ مَا صَحَّ عَنِ النَّبِيِّ -ρ- مِنْ ذَلِكَ فَقَدْ وَجَبَ قَبُولُهُ ، وَلَمْ يَسَعْ أَحَدًا مِنَ الْأُمَّةِ رَدُّهُ وَلَزِمَ الْإِيمَانُ بِهِ ، وَإِنَّ كُلَّهُ مُنَزَّلٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ ، إِذْ كُلُّ قِرَاءَةٍ مِنْهَا مَعَ الْأُخْرَى بِمَنْزِلَةِ الْآيَةِ مَعَ الْآيَةِ يَجِبُ الْإِيمَانُ بِهَا كُلِّهَا وَاتِّبَاعُ مَا تَضَمَّنَتْهُ مِنَ الْمَعْنَى عِلْمًا وَعَمَلًا ، وَلَا يَجُوزُ تَرْكُ مُوجِبِ إِحْدَاهُمَا لِأَجْلِ الْأُخْرَى ظَنًّا أَنَّ ذَلِكَ تَعَارُضٌ "[2] .

ومرة أخرى ينقل المرعشي بواسطة النشر عن الداني قراءةً " في مَوْضِعَيْنِ وَهُمَا : ﴿هَؤُلَاءِ إِنْ كُنْتُم﴾ [البقرة : 31] و ﴿الْبِغَاءِ إِنْ أَرَدْنَ﴾ [النور : 33] ، فَرَوَى عَنْهُ كَثِيرٌ مِنْ رُوَاةِ التَّسْهِيلِ جَعْلَ الثَّانِيَةِ فِيهَا يَاءً مَكْسُورَةً ، وَذَكَرَ فِي (التَّيْسِيرِ) أَنَّهُ قَرَأَ بِهِ عَلَى ابْنِ خَاقَانَ ، عَنْهُ ، وَإِنَّهُ الْمَشْهُورُ عَنْهُ فِي الْأَدَاءِ ، وَقَالَ فِي " الْجَامِعِ : إِنَّ الْخَاقَانِيَّ، وَأَبَا الْفَتْحِ وَأَبَا الْحَسَنِ اسْتَثْنَوْهَا، فَجَعَلُوا الثَّانِيَةَ مِنْهُمَا يَاءً مَكْسُورَةً مَحْضَةَ الْكَسْرَةِ "[3] ، فبدل أن يرجع إلى جامع البيان للداني ؛ أخذها من النشر .

ويمضي المرعشي في هذا النهج متأثراً بالإمام ابن الجزري فينقل عن طريقه رواية الأصبهاني عن ورش في ﴿ خَاسِئًا ﴾ [الملك:4] و﴿ نَاشِئَةَ﴾ [المزمل:6] و﴿ مُلِئَتْ﴾ [الجن :8] ﴿فبأيّ﴾ [الأعراف :185] ، لا عن طريق الشاطبي ، التي وافق فيها الأصبهاني في روايته عن ورش قراءة أبي جعفر ؛ والتي يقلب الهمزة ياء في هذه الألفاظ (ﻫ) ، قال ابن الجزري : " أَنْ تَكُونَ مَفْتُوحَةً وقبلها مكسور فان أبا جعفر يبدلها ياء في ﴿رِئَاءَ النَّاسِ﴾ وهو في البقرة [264] والنساء [38] والأنفال [47]. وفي ﴿خَاسِئاً﴾ في الملك[4] ، وفي ﴿نَاشِئَةَ اللَّيْلِ﴾ في المزمل [6] ، وفي ﴿شَانِئَكَ﴾ وهو في الكوثر[3] ، وفي ﴿اسْتُهْزِئَ﴾ وهو في الأنعام [10] والرعد [32] **والأنبياء[41]"**[4] ، وقال أيضاً : " وَافَقَهُ وَرْشٌ مِنْ طَرِيقِ الْأَصْبَهَانِيِّ عَلَى الْإِبْدَالِ فِي الْبَابِ كُلِّهِ "[5] ، أي : وافق الأصبهاني أبا جعفر في قلب الهمزة المفردة المكسور ما قبلها ياءً .

3ـــ وذكر المرعشي في التهذيب فصلا في القراءات المتواترة والشاذة ، اعتمد فيه على النشر والتحبير ، حيث يقول : " قال ابن الجزري في النشر والتحبير ما ملخصه : القراءات تنقسم إلى : متواترة وشاذة : الأولى : ما تواتر نقلها عن النبي ـــ ρ ـــ بنقل الثقات ، ووافقت مذهباً من مذاهب أهل العربية ، ووافقت خط المصحف من المصاحف الأئمة ولو تقديراً "[6]، وهي شروط القراءة الصحيحة التي يُتَعَبَّدُ بها ، قال في النشر : " كُلُّ قِرَاءَةٍ وَافَقَتِ الْعَرَبِيَّةَ وَلَوْ بِوَجْهٍ، وَوَافَقَتْ

---

(1) تهذيب القراءات : 124.

(2) النشر : 1/ 51 .

(3) النشر : 1/ 385 ، وبنظر : تهذيب القراءات : 171 ، قال الداني : " واستثنى لنا الخاقاني وأبو الفتح وأبو الحسن في روايته عن ورش من جميع الباب موضعين ، وهما قوله البقرة [31] (هؤلاء إن كنتم) ، وفي النور[33] (على البغاء إن أردن) ، فرووهما عن قراءتهم بخلاف الترجمتين المتقدمتين بتحقيق الهمزة الأولى ، وجعل الثانية ياءً مكسورة محضة الكسرة " ، (جامع البيان في القراءات السبع المشهورة : 220) .

(4) النشر : 1/ 396 ، ينظر : الكنز في القراءات العشر : 238/1 .

(5) النشر : 391/1 .

(6) تهذيب القراءات : 122، قال المهدوي : "فالقراءة المستعملة التي لا يجوز ردها ما اجتمع فيها ثلاثة أشياء :أحدها : موافقة خطِّ المصحف ، والآخر :كونها غير خارجة عن لسان العرب ، والثالث : ثبوتها بالنقل الصحيح ، فما وَرَدَ من القرآن على هذا الترتيب وجب قبوله " ، (بيان السبب الموجب لاختلاف القراءات وكثرة الطرق والروايات :149) .

أَحَدَ الْمَصَاحِفِ الْعُثْمَانِيَّةِ وَلَوِ احْتِمَالًا وَصَحَّ سَنَدُهَا، فَهِيَ الْقِرَاءَةُ الصَّحِيحَةُ الَّتِي لَا يَجُوزُ رَدُّهَا وَلَا يَحِلُّ إِنْكَارُهَا "[1] ، وأكَّد ابن الجزري هذه الشروط في كتابه تحبير التيسير بقوله : " الضابط الصحيح للقراءات والحد الجامع لما يقرأ به من الروايات ، كل ما وافق أحد المصاحف العثمانية ولو تقديرا ، ووافق العربية ولو بوجه ، وصح إسنادا سواء كان عن هؤلاء السبعة أم العشرة أم غيرهم "[2]، " والثانية : ما لم يتواتر نقلها عن النبي ـــ ρ ـــ ، ثبتت بطريق الآحاد ، وهذه هي القراءة الشاذة "[3] ، أي : كل قراءة فقدت ركناً فهي شاذة ، قال ابن الجزري : " وَمَتَى اخْتَلَّ رُكْنٌ مِنْ هَذِهِ الْأَرْكَانِ الثَّلَاثَةِ أُطْلِقَ عَلَيْهَا ضَعِيفَةٌ أَوْ شَاذَّةٌ أَوْ بَاطِلَةٌ، سَوَاءٌ كَانَتْ عَنِ السَّبْعَةِ أَمْ عَمَّنْ هُوَ أَكْبَرُ مِنْهُمْ ، هَذَا هُوَ الصَّحِيحُ عِنْدَ أَئِمَّةِ التَّحْقِيقِ مِنَ السَّلَفِ وَالْخَلَفِ "[4] ، وقال ابن الجزري في التحبير : " ومتى اختلَّ ركنٌ من هذه الثلاثة في حرف حُكِمَ عليه بالشذوذ "[5] .

وترتيب التهذيب جاء على نسق كتاب النشر ، فكلاهما بنى كتابه على قسمين : الأول في الأصول ، والثاني في الفرش ، وفي كلا القسمين نلمح أثر ابن الجزري في كتاب المرعشي (تهذيب القراءات) ، وتأييداً لهذا النهج يبدو أن المرعشي أخذ عن شيخ القرَّاء الإمام ابن الجزري كثيراً من الأفكار ، وأثَرُ ذلك واضحٌ في كتاب التهذيب ، فقد نقل المرعشي في قسم الأصول عدداً من النصوص من النشر والتحبير ، وقبل الخوض في رصد النصوص من كتابي ابن الجزري ، أجد من المناسب أن أذكر عددا من الملاحظ حول هذا القسم ، منها:

1ـــــ قسم المرعشي هذا القسم على ثلاثة عشر باباً ، وجعل في كلّ باب فصولا ، وجاء الفصل الثالث عشر في الياءات غير المرسومة في أواخر الكلم ، والباب الأول في كيفية الوقف على أواخر الكلم ، وفي النشر اثنا عشر باباً أولها باب المد وآخرها باب مذاهبهم في ياءات الإضافة ، وباستعراض ما في الكتابين يظهر للناظر توافق العنوانات في كليهما ، مع اختلاف طفيف بينهما ، وفي الجدول الآتي يمكن أن نقف على العلاقة بينهما :

النشر	التهذيب
باب الإدغام الكبير	الباب الخامس في ذكر الإدغام والإظهار
باب مذاهبهم في النون الساكنة والتنوين	فصل في أحكام النون الساكنة والتنوين
باب مذاهبهم في الفتح والإمالة	باب مذاهبهم في الفتح والإمالة
باب هاء الكناية	باب هاء الكناية
باب مذاهبهم في ترقيق الراءات وتفخيمها	باب مذاهبهم في تفخيم الراءات وترقيقها
باب ذكر تغليظ اللامات	باب تغليظ اللامات وترقيقها
باب الوقف على مرسوم الخط	باب الوقف على مرسوم الخط
الوقف والابتداء	باب كيفية الوقف على أواخر الكلم
باب المد والقصر	باب في المد والقصر لحروف المد وحرفي اللين
باب الهمزتين المجتمعتين من كلمة	باب في تسهيل الهمزات

(1) النشر : 9/1.
(2) تحبير التيسير : 92/1 .
(3) تهذيب القراءات : 122.
(4) النشر : 9/1.
(5) تحبير التيسير : 92/1 .

باب الهمز المفرد	باب في ذكر مذهب حمزة وهشام في تغيير الهمز

وبالرجوع إلى الكتابين يقف القارئ على اهتمام المرعشي بتقسيم الموضوع واستيفائه تحت عنوانات جزئيَّة كثيرة ، ففي باب الإدغام قُسِّمَه على خمسة عشر قسماً ، بمعنى : أن القارئ يحصل على ما يريد بلا كبير عناء ، خلاف ما في النشر الذي كثيراً ما يستوفي التفاصيل والروايات ، مما يُشَكِّلُ صعوبةً على القارئ .

ومن مظاهر هذا التأثير أيضاً نَقْلُ باب هاء السكت من النشر والتحبير بإيجاز ، قال ابن الجزري في النشر :" مَا الِاسْتِفْهَامِيَّةُ الْمَجْرُورَةُ بِحَرْفِ الْجَرِّ وَوَقَعَتْ فِي خَمْسِ كَلِمَاتٍ ﴿عَمَّ﴾، و ﴿فِيمَ﴾ ، و﴿بِمَ﴾، و﴿لِمْ﴾، و﴿مِمَّ﴾ "[1] ، قال المرعشي : " وَذُكِرَ في النشر : أَنَّ زِيادة هاء السكت في (ما) الاستفهامية المجرورة بحرف الجر عند الوقف عليها ؛ للبزيّ ويعقوب بِخُلْفٍ عنهما "[2] .

قال في التحبير : " وتفرَّد البزي ويعقوب بزيادة هاء السكت عند الوقف على ما إذا كانت استفهاما ووليها حرف جر نحو : قوله تعالى : ﴿فَلِمَ تَقْتُلُونَ﴾ [البقرة :91] و﴿لِمَ تَعِظُونَ﴾ [الأعراف :16] و﴿فِيمَ أنت﴾ [النازعات :43] و﴿مِمَّ خُلِقَ﴾ [الطارق :5] و﴿بِمَ يَرْجِعُ المُرْسَلُون﴾ [النمل :35] و﴿عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ﴾ [النبأ :1] وشبهه لك ، فيقفان : (فلمه) و(لمه) و(فيمه) و(ممه) و(فيمه) و(بمه) و(عمه) ، ووقف الباقون على الميم ساكنة "[3]، وقال ابن الجزري : " فَاخْتَلَفُوا فِي الْوَقْفِ عَلَيْهَا بِالْهَاءِ عَنْ يَعْقُوبَ وَالْبَزِّيِّ "[4] ، أليس هذا مظهراً من مظاهر تأثير ابن الجزري في مؤلفات المرعشي ؟

وقدَّم ابن الجزري مادة مفصلةً عن المدِّ ، خاليةً من التكرار والإطناب والإسهاب الذي غَلَبَ على كتاب النشر ، ويُمْكِنُ أنْ نَلْحَظَ تأثير النشر في التهذيب من الجدول الآتي :

التهذيب	النشر
الباب الثاني في المدِّ والقصر	باب المدِّ والقصر
الفصل الأول : في مدِّ حروف المدِّ	عنوان فرعي : مراتب المدِّ
سبب زيادة المدِّ على المدِّ الطبيعي	عنوان فرعي : اختلاف القراء في مراتب المدَّ
السبب اللفظي : القسم الأول ، القسم الثاني	المدُّ الساكن للعروض
تتمة في زيادة مدِّ البدل لورش	فصل : فيما وقع فيه حرف المدِّ بعد الهمز
السبب المعنوي لزيادة المدِّ	فصل : مدُّ التعظيم
الفصل الثاني : في مدِّ حرفي اللين	قواعد مهمة في المدِّ

ويمكن أن نلمح من النَّصين الآتيين أثر ابن الجزري واضحاً في التَّهذيب :

نصٌّ من تهذيب القراءات	نصٌّ من النشر في القراءات العشر
_____	_____
_____	_____
_____	_____
البَابُ الثاني في الْمَدِّ وَالْقَصْرِ	بَابُ الْمَدِّ وَالْقَصْرِ
وَالْمَدُّ فِي هَذَا الْبَابِ هُوَ عِبَارَةٌ عَنْ زِيَادَةِ المَد فِي	وَالْمَدُّ فِي هَذَا الْبَابِ هُوَ عِبَارَةٌ عَنْ زِيَادَةِ مَطٍّ فِي

(1) تهذيب القراءات : 353 ، وينظر أصل النص في النشر : 134/2.
(2) تهذيب القراءات : 353 ، وفي استخدام المرعشي لفظة (ذكر) دلالة على تصرفه في النص .
(3) تحبير التيسير : 266/1 ، وزاد المرعشي عليه (... بلا زيادة الهاء اتباعاً للرسم) .
(4) النشر : 134/2 .

حَرُوفِ الْمَدِّ لأجل همز أو ساكن بعدها. وَالْقَصْرُ عِبَارَةٌ عَنْ تَرْكِ تِلْكَ الزِّيَادَةِ . وقد يستعمل المدُّ في إثبات حروف المدّ . سَبَبُ الزيادة على المدِّ في حروف المدِّ لَفْظِيٌّ، وَمَعْنَوِيٌّ . أَمَّا اللَّفْظِيُّ فهو قسمان : القسم الأول : هَمْزَةٌ بعد حروف المدِّ في كلمته أو في كلمة أخرى ... القسم الثاني : أن يقع بعد حرف المدِّ سَاكِنٌ ، وهو نوعان : الأول : الساكن اللازم .	حَرْفِ الْمَدِّ عَلَى الْمَدِّ الطَّبِيعِيِّ، وَهُوَ الَّذِي لَا يَقُومُ ذَاتُ حَرْفِ الْمَدِّ دُونَهُ. وَالْقَصْرُ عِبَارَةٌ عَنْ تَرْكِ تِلْكَ الزِّيَادَةِ وَإِبْقَاءِ الْمَدِّ الطَّبِيعِيِّ عَلَى حَالِهِ، وَتَقَدَّمَ ذِكْرُ حُرُوفِ الْمَدِّ وَهِيَ الْحُرُوفُ الْجَوْفِيَّةُ " الْأَلِفُ "، وَلَا تَكُونُ إِلَّا سَاكِنَةً، وَلَا يَكُونُ قَبْلَهَا إِلَّا مَفْتُوحٌ " وَالْوَاوُ " السَّاكِنَةُ الْمَضْمُومُ مَا قَبْلَهَا " وَالْيَاءُ " السَّاكِنَةُ الْمَكْسُورُ مَا قَبْلَهَا، وَتِلْكَ الزِّيَادَةُ لَا تَكُونُ إِلَّا لِسَبَبٍ.

4ـــ وتأكيداً على تأثر المرعشي بابن الجزري في كتابه (تهذيب القراءات) ، هذه مجموعة من النصوص في موضوعات مختلفة ، ولأغراض كثيرة ، اخترتها لتأييد ذلك الأثر ، منها :

1ـــ الروم والإشمام : ، قال ابن الجزري : " قَوْلُهُمْ لَا يَجُوزُ الرَّوْمُ، وَالْإِشْمَامُ فِي الْوَقْفِ عَلَى هَاءِ التَّأْنِيثِ إِنَّمَا يُرِيدُونَ بِهِ إِذَا وَقَفَ بِالْهَاءِ بَدَلًا مِنْ هَاءِ التَّأْنِيثِ ؛ لِأَنَّ الْوَقْفَ حِينَئِذٍ إِنَّمَا هُوَ عَلَى حَرْفٍ لَيْسَ عَلَيْهِ إِعْرَابٌ، بَلْ هُوَ بَدَلٌ مِنَ الْحَرْفِ الَّذِي كَانَ عَلَيْهِ الْإِعْرَابُ ، أَمَّا إِذَا وَقَفَ عَلَيْهِ بِالتَّاءِ اتِّبَاعًا لِخَطِ الْمُصْحَفِ "[1] ، وقال السيوطي : " قَيَّدَ ابنُ الجزري هاءَ التأنيثِ بما يوقف عليها بالهاء بخلاف ما يوقف عليها بالتاء للرسم "[2] ، وقال علي القاري : " اعلم أَنَّ الروم والإشمام لا يدخلان في هاء التأنيث ، ولا في ميم الجمع ، ولا في الحركة العارضة "[3] ، ووضَّحَ المرعشيُّ كلام علي القاري بقوله : " والمراد بميم الجمع ما يُوْصَلُ بواوٍ عند بعض القرَّاء ، فإنَّها حينئذٍ محركة ، فإذا وقف عليها لذلك البعض ؛ تُحذف الصلة وتُسَكَّنُ الميم بلا رومٍ ولا إشمامٍ ، والمراد بالحركة العارضة هي : الحركة العارضة لالتقاء الساكنين "[4] ، وهذا مثال على تأثير ابن الجزري في كتاب التهذيب للمرعشي .

2ـــ المدُّ : نقل المرعشي في التهذيب نصاً من النشر عن طريق علي القاري يبين فيه مقدار المدِّ في ﴿جَآء﴾ [النساء :43] و ﴿قُولُوا آمَنَّا﴾ [البقرة :135] وما جاء على شاكلتهما[5] ، قال ابن الجزري : " أَمَّا الْمَدُّ لِلسَّاكِنِ اللَّازِمِ فِي قِسْمَيْهِ ... فَإِنَّ الْقُرَّاءَ يُجْمِعُونَ عَلَى مَدِّهِ مُشْبَعًا قَدْرًا وَاحِدًا مِنْ غَيْرِ إِفْرَاطٍ ... فَالْمُحَقِّقُونَ يَمُدُّونَ عَلَى قَدْرِ أَرْبَعِ أَلِفَاتٍ ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَمُدُّ عَلَى قَدْرِ ثَلَاثِ أَلِفَاتٍ "[6].

وأخذ المرعشي من النشر مدَّ المبالغة والمنسوب لحمزة ، قال ابن الجزري : "َقَدْ وَرَدَ مَدُّ الْمُبَالَغَةِ لِلنَّفْيِ فِي (لَا) الَّتِي لِلتَّبْرِئَةِ فِي نَحْوِ ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ [البقرة :2] ، ﴿لَا شِيَةَ فِيهَا﴾ [البقرة :71]، ﴿لَا مَرَدَّ لَهُ﴾ [الروم :43] ، ﴿لَا جَرَمَ﴾[هود:22] ، عَنْ حَمْزَةَ "[7] .

---

(1) النشر : 126/2.
(2) الإتقان : 238/1 ، ينظر : تهذيب القراءات :138 .
(3) المنح الفكرية : 318 .
(4) تهذيب القراءات : 138.
(5) ينظر : المنح الفكرية : 232، تهذيب القراءات : 145.
(6) النشر : 317/1 .
(7) النشر : 345/1 ، ينظر : تهذيب القراءات : 153.

3ـــ الهمز : قال تعالى ﴿ءَأَنْذَرْتَهُم﴾ [البقرة :6، يـــس:10] ، اختلف القراء في الهمزة في هاتين الآيتين ومثلهما ، ففي رواية عن ورش أَنَّهُ يبدلها ألفاً[1] ، قال في النشر : "فَعَلَى قَوْلِ رُوَاةِ الْبَدَلِ يُمَدُّ مُشْبَعًا؛ لِالْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ "[2] ، ووضح المرعشي ما جاء عن النشر بقوله : " يعني : يمدُّ الألف المبدلة مدّاً زائداً ؛ إذا وقع ساكن بعدها "[3] ، ولم يكتفِ المرعشي بما روي ؛ بل رغب في التأكد من الرواية عن ورش في الآيتين المذكورتين فاستعان بنص الداني عن طريق ابن الجزري ، قال في النشر : " قَالَ فِي الْجَامِعِ : إِنَّ الْخَاقَانِيَّ ، وَأَبَا الْفَتْحِ وَأَبَا الْحَسَنِ اسْتَثْنَوْهَا، فَجَعَلُوا الثَّانِيَةَ مِنْهُمَا يَاءً مَكْسُورَةً مَحْضَةَ الْكَسْرَةِ "[4] ، واختلف القراء في الهمزتين ؛ بين التحقيق وبين التسهيل ، قال ابن الجزري : " وَقَرَأَ الْبَاقُونَ، وَهُمُ ابْنُ عَامِرٍ ، وَعَاصِمٌ ، وَحَمْزَةُ ، والكسائي ، وَرَوْحٌ بِتَحْقِيقِ الْهَمْزَتَيْنِ جَمِيعًا فِي الْأَقْسَامِ الثَّلَاثَةِ "[5] .

وحدث خلاف بين القراء حول مذهب أبي عمرو بن العلاء الذي أسقط إحدى الهمزتين ، وخلاف القراء حاصل في تعيين الهمزة الساقطة ، الأولى أم الثانية ؟ واستنتج المرعشي من كلام ابن الجزري أَنَّ الساقط هو الهمزة الثانية ، قال في النشر : " اخْتَلَفَ أَهْلُ الْأَدَاءِ فِي تَعْيِينِ إِحْدَى الْهَمْزَتَيْنِ الَّتِي أَسْقَطَهَا أَبُو عَمْرٍو وَمَنْ وَافَقَهُ ، فَذَهَبَ أَبُو الطَّيِّبِ بْنُ غَلْبُونَ ... إِلَى أَنَّ السَّاقِطَةَ هِيَ الثَّانِيَةُ ... وَذَهَبَ سَائِرُ أَهْلِ الْأَدَاءِ إِلَى أَنَّهَا الْأُولَى ... وَهُوَ الْقِيَاسُ فِي الْمِثْلَيْنِ "[6].

قال المرعشي : " وتظْهَرُ فَائِدَةُ هَذَا الْخِلَافِ فِي الْمَدِّ قبل الهمزتين، فَمَنْ قَالَ بِإِسْقَاطِ الْأُولَى كَانَ الْمَدُّ عِنْدَهُ مِنْ قَبِيلِ الْمُنْفَصِلِ ، وَمَنْ قَالَ بِإِسْقَاطِ الثَّانِيَةِ كَانَ عِنْدَهُ مِنْ قَبِيلِ الْمُتَّصِلِ"[7] .

المطلب الثاني

موقف المرعشي مما نقله عن النشر والتحبير

من سمات منهج المرعشي في كتابه (تهذيب القراءات) الابتعاد عن التكرار والإطناب والمسامحات ؛ ويتصرف أحياناً في نصوص من نصوص النشر ، بالتلخيص أو الحذف ؛ ليحافظ على نهجه هذا ، لاسيما ما يثقل الكتاب من تلك النصوص ، والتي يرى أَنَّ حذفها لا يغير جوهر النص وحقيقته ؛ بل يهذبه ويوضحه .

ولم يكن المرعشي ناقلاً للنصوص حسب ، بل كان ناقداً وموضحاً للغامض المجمل ، ويتصرف بما يتلائم مع الفكرة التي يرغب في إيصالها ، ولا ينحصر موقفه بنص معيَّن ؛ بل يظهر منهج المرعشي المبني على الزيادة أو النقصان في أكثر من نص ، ومن هذه النصوص : قول ابن الجزري في التحبير : " وَتفرد يَعْقُوب وَحده فِي الْوقف بهاء السكت أَيْضا على قَوْله (هُوَ وَهِي) كَيفَ وَقعا ، وَكَذَلِكَ على كل اسْم مشدد نَحْو: (عَليَّ) و(إليَّ) وَ(لَديَّ) و(عليهنَّ) و(منهُنَّ)

(1) ينظر : تهذيب القراءات :162.
(2) النشر : 1/ 363 .
(3)تهذيب القراءات : 162. وينظر : النشر : 375/1 .
(4) النشر : 1/ 385 ، قال الداني : " واستثنى لنا الخاقاني وأبو الفتح وأبو الحسن ، في روايته عن ورش من جميع الباب موضعين، وهما قوله في [البقرة 31] {هؤلاء إن كنتم} ، وفي النور: {على البغاء إن أردن} [النور: 33] فرووهما عن قراءتهم بخلاف الترجمتين المتقدمتين بتحقيق الهمزة الأولى ، وجعل الثانية ياء مكسورة محضة الكسرة " (جامع البيان : 531/2) ، وينظر : التذكرة في القراءات الثمان : 74 ، تهذيب القراءات : 171.
(5) النشر : 389/1 ، ينظر : التذكرة (ابن غلبون) : 152/1 .
(6) النشر : 383/1 ، ينظر : التذكرة (لابن غلبون) - 80 ، تهذيب القراءات : 172 .
(7) النشر : 383/1 .

و(من كيدكُنَّ) ، على قَول عَامَّة أهل الْأَدَاء "[1] ، أعاد المرعشي ترتيب هذا النص دون مساس بمضمونه ، قال في التحبير : " وَتفرد يَعْقُوب وَحده فِي الْوَقْف على (هو) و (هي) كيف وقعا ؛ بزيادة هاء السكت عليهما ، فيقف : (هُوَهْ) و (هِيَهْ) ، وكذا إذا وقف على كلّ اسم مشدد ، يزيد فيه هاء السكت نحو : ﴿عليَّ﴾ و ﴿إليَّ﴾ و﴿لديَّ﴾ و﴿عليهِنَّ﴾[البقرة :228] و﴿منهُنَّ﴾[البقرة :260] و﴿مِن كيدكُنَّ﴾ [يوسف :28] على قول عامة أهل الأداء "[2] ، وعلّق عليه ، بقوله : " أقول : لعلّ المراد المشدَّد المبني على الفتح ، كما في الأمثلة المذكورة "[3]، وأضاف إلى التعليق السابق قوله : " ووقف الباقون بالإسكان بلا هاء ، إتباعا للرسم إلا (هِيَه) في القارعة "[4] ، وقال المرعشي عما في سورة القارعة : " قرأ حمزة ويعقوب ﴿ما هِيَ﴾ [القارعة :10] بغير ياء ساكنة بعد الياء في الوصل ، والباقون (ما هِيَه) بإثباتها ، ولا خلاف في إثباتها في الوقف ، والهاء هنا هاء سكت "[5] ، وقال المرعشي عن اختلاف يعقوب في قوله تعالى : ﴿خيراً يره﴾ و﴿شراً يره﴾ [الزلزلة : 7و8] : " اختُلِف عن يعقوب ، فرُوِيَ عنه اختلاس ضمّ الهاء ، وروي عنه وصل الواو الساكن إليه "[6] ، وكلام المرعشي هو تلخيص لكلام ابن الجزري[7] ، ولم يكتفِ المرعشي بتلخيصه هذا ؛ بل ذهب إلى شرح مصطلح الاختلاس الوارد عن يعقوب بقوله : " والمراد من الاختلاس ... ترك اختلاس ضمّ الهاء ؛ لا تبعيض الحركة ، والباقون بضمّ الهاء ، وبوصل هاءٍ ساكنة ، ولا خلاف بينهم أنَّ الهاء ساكنة فيهما في الوقف "[8] .

ومن أقوال ابن الجزري التي أضاف إليها المرعشي ما يوضحها ؛ قوله في التحبير : " واختص رويس عَنهُ بِالْوَقْفِ بِالْهَاءِ على ﴿يَا وَيْلَتَى﴾[هود :62] وَ﴿يَا أسفى﴾[يوسف :84] وَ﴿يَا حسرتى﴾[الزمر :56] وَ(ثَمَّ) نَحْو ﴿وَإذا رَأَيْتَ ثَمَّ﴾[الإنسان :20] "[9] ، لكنَّ المرعشي جاء به في التهذيب على نحو آخر : " واختص رويس عَن يعقوب بِالْوَقْفِ بِهَاءِ السكت على ﴿يَا ويلتى﴾ [المائدة :31 ، وهود :72، والفرقان :32] ، و ﴿يَا أسفى﴾ [يوسف :84] ، و {يَا حسرتى} [الزمر: 56] وعلى ثَمّ نَحْو {وَإذا رَأَيْت ثَمَّ} [الإنسان :20] ، فيقول : (يا ويلتاه) و (يا أسفاه) و (يا حسرتاه) و (ثَمَّهْ) "[10] ، ثمَّ قال : "وقف الباقون بلا هاء إتباعا للرسم "[11] .

وقال في التحبير : " قَرَأَ ابْن كثير: ﴿هادٍ﴾ [الرعد :33] و ﴿والٍ﴾ [الرعد :11] و ﴿واقٍ﴾ [غافر :21] ﴿مَا عِنْد اللَّهِ بَاقٍ﴾ [الرعد :34] بِالتَّنْوِينِ فِي الْوَصْل ؛ فَإِذا وقف وقف بِالْيَاءِ فِي هَذِه الْأَرْبَعَة الأحرف حَيْثُ وَقعت لَا غير، وَالْبَاقُونَ يصلونَ بِالتَّنْوِينِ ويقفون بِغَيْر يَاء"[12] ؛ لكنَّ المرعشي رتبه بالشكل الآتي : " وقف ابن كثير في هذه الكلمات الأربع بالياء حيث وقعت لا غير ، والباقون

(1) تحبير التيسير : 266/1
(2) تهذيب القراءات : 354.
(3) المصدر نفسه : 354.
(4) المصدر نفسه : 354.
(5) تهذيب القراءات :831.
(6) تهذيب القراءات :831.
(7) ينظر : النشر : 312/1.
(8) تهذيب القراءات :831.
(9) تحبير التيسير : 266/1.
(10) تهذيب القراءات : 355.
(11)تهذيب القراءات : 355.
(12) تحبير التيسير : 432/1.

بغير ياء ، فدخل في الباقين يعقوب وأبو جعفر "[1] ، تاركاً التصريح بقراءة التنوين في الوصل ؛ لأنَّه مما يُفهَم حكماً .

ونقل المرعشي من النشر نصاً طويلا عن الهمز المتحرك الذي تحرك ما قبله[2] ، ومن أنواعه ، أن يكون الهمز مفتوحاً بعد فتح ، قرأ نَافِعٌ وَأَبُو جَعْفَرٍ بتَسْهِيلِ الهمزة حينئذ بَيْنَ بَيْنَ ،أي : بين الهمزة والألف في ﴿أَرَأَيْتَ﴾ [ ] ﴿أَرَأَيْتَكُمْ﴾ [الأنعام :40]، ﴿أَرَأَيْتُمْ﴾ [الأنعام :46]، ﴿أَرَأَيْتَ﴾ [الكهف :63]، ﴿أَفَرَأَيْتُمْ﴾ [النجم :33] ، ﴿أَفرَأَيْتَ﴾ [مريم :77] حَيْثُ وَقَعَ ، وروى البعض عَنِ الْأَزْرَقِ عَنْ وَرْشٍ إبدالها ألفاً خَالِصَاً ، وإذا أبدلها ألفاً ؛ مدَّ الألف الساكن بعدها مدّاً مشبعاً ، على ما تقرر في باب المدِّ ، فَقُرِئَ لورش بالوجهين ، جعل الهمزة بين بين ، وإبدالها ألفاً خالصاً .

وَقَرَأَ الْكِسَائِيُّ بِحَذْفِ الْهَمْزَةِ فِي ذَلِكَ كُلِّهِ ، أي : في ﴿أَرَأَيْتَ﴾ بالاستفهام كيف وقع ، وحيث وقع ، والمراد حذف الألف بعد الراء .

واختلف عن البُزيّ في : ﴿لَأَعْنَتَكُمْ﴾ في البقرة [220] ، فرُوي عنه تسهيل الهمز بين الهمز والألف ، ورُوي تحقيق الهمز .

وَاخْتَصَّ أَبُو جَعْفَرٍ بِحَذْفِ الْهَمْزَةِ فِي ﴿مُتَّكَئاً﴾ فِي يُوسُفَ[31] ، فَيَصِيرُ مِثْلُ: مُتَّقَى ، والباقون يحققون الهمز المفتوح بعد فتح في المذكورات وغيرها وصلاً ووقفاً ، سواء كان الهمز والمفتوح قبله في كلمة نحو : ﴿وإذا رَأَوْكَ﴾ [الفرقان :41] ، أو في كلمتين نحو : ﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنعَمتَ﴾ [الفاتحة :7] ، إلا حمزة في الوقف ، فإنَّه يغير الهمز في هذا الباب كله في الوقف على كلمة الهمز ، ... وكذا نافع والكسائي يحققان الهمزة المفتوحة بعد فتح في غير ﴿أَرَأَيْتَ﴾ [الكهف :63] بالاستفهام ، كيف وقع ، وحيث وقع ، وكذا أبو جعفر في غير ﴿أَرَأَيْتَ﴾ ، وفي غير ﴿مُتَّكَأً﴾ ، وكذا البزّيّ في غير﴿لَأَعنَتَكُم﴾ [البقرة :220] ، وإلا في موضع واحد في سورة المعارج ﴿سَأَلَ﴾ [1] ، فإنِ نافعاً وابن عامر أبدلا من الهمزة فيه ألفاً في الحالين ، وكذا أبو جعفر "[3] .

قال ابن الجزري عن إبدال أبي جعفر للهمزة المفتوحة بعد كسر ياءً مفتوحة ، في الوصل والوقف : " إِنَّ أَبَا جَعْفَرٍ يُبْدِلُهَا يَاءً فِي ﴿رِئَاءَ النَّاسِ﴾ ، وَهُوَ فِي الْبَقَرَةِ [224] وَالنِّسَاءِ[38] وَالْأَنْفَالِ [47]، [والمراد الهمزة الأولى] .

وَفِي ﴿خَاسِئًا﴾ [وهو] فِي الْمُلْكِ[4].

---

(1) تهذيب القراءات : 367.

(2) النشر : 188/1.

(3) هكذا ورد النص في تهذيب القراءات : 189 ، وأذكر هنا نص ابن الجزري كما هو في النشر : 189/1 : (فَاتَّفَقَ نَافِعٌ وَأَبُو جَعْفَرٍ عَلَى تَسْهِيلِهَا بَيْنَ بَيْنَ إِذَا وَقَعَ بَعْدَ هَمْزَةِ الِاسْتِفْهَامِ نَحْوُ (أَرَأَيْتَكُمْ، وَأَرَأَيْتُمْ، وَأَرَأَيْتَ، وَأَفَرَأَيْتُمْ) حَيْثُ وَقَعَ، وَاخْتُلِفَ عَنِ الْأَزْرَقِ عَنْ وَرْشٍ فِي كَيْفِيَّةِ تَسْهِيلِهَا، فَرَوَى عَنْهُ بَعْضُهُمْ إِبْدَالَهَا أَلِفًا خَالِصَةً، وَإِذَا أَبْدَلَهَا مَدَّ لِالْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ مَدًّا مُشْبَعًا عَلَى مَا تَقَرَّرَ مِنْ بَابِ الْمَدِّ، وَهُوَ أَحَدُ الْوَجْهَيْنِ فِي " التَّبْصِرَةِ "، وَ " الشَّاطِبِيَّةِ "، وَ " الْإِعْلَانِ "، وَعِنْدَ الدَّانِيِّ فِي غَيْرِ " التَّيْسِيرِ "، وَقَالَ فِي كِتَابِهِ " التَّنْبِيهُ ": إِنَّهُ قَرَأَ بِالْوَجْهَيْنِ. وَقَالَ مَكِّيٌّ: وَقَدْ قِيلَ عَنْ وَرْشٍ إِنَّهُ يُبْدِلُهَا أَلِفًا، وَهُوَ أَحَدُ فِي الرِّوَايَةِ ; لِأَنَّ النَّقْلَ وَالْمُشَافَهَةَ إِنَّمَا هُوَ بِالْمَدِّ عَنْهُ، وَتَمْكِينُ الْمَدِّ إِنَّمَا يَكُونُ مَعَ الْبَدَلِ، وَجَعْلُهَا بَيْنَ بَيْنَ أَقْيَسُ عَلَى أُصُولِ الْعَرَبِيَّةِ، قَالَ: وَحُسْنُ جَوَازِ الْبَدَلِ فِي الْهَمْزَةِ وَبَعْدَهَا سَاكِنٌ أَنَّ الْأَوَّلَ حَرْفُ مَدٍّ وَلِينٍ. فَالْمَدُّ الَّذِي يَحْدُثُ مَعَ السُّكُونِ يَقُومُ مَقَامَ حَرَكَةٍ يُتَوَصَّلُ بِهَا إِلَى النُّطْقِ بِالسَّاكِنِ. انْتَهَى. وَقَرَأَ الْكِسَائِيُّ بِحَذْفِ الْهَمْزَةِ فِي ذَلِكَ كُلِّهِ، وَقَرَأَ الْبَاقُونَ بِالْهَمْزِ وَاخْتَصَّ الْأَصْبَهَانِيُّ، عَنْ وَرْشٍ بِتَسْهِيلِ الْهَمْزَةِ الثَّانِيَةِ إِذَا وَقَعَتْ بَعْدَ هَمْزَةِ الِاسْتِفْهَامِ فِي (أَفَأَصْفَاكُمْ رَبُّكُمْ) وَفِي (أَفَأَمِنَ) وَهُوَ (أَفَأَمِنَ أَهْلُ الْقُرَى، أَفَأَمِنُوا مَكْرَ اللَّهِ، أَفَأَمِنُوا أَنْ تَأْتِيَهُمْ، أَفَأَمِنَ الَّذِينَ مَكَرُوا، أَفَأَمِنْتُمْ أَنْ يَخْسِفَ بِكُمْ) وَلَا سَادِسَ لَهَا، وَلِذَا سَهَّلَهَا فِي (أَفَأَنْتَ، أَفَأَئِنْتُمْ) وَكَذَلِكَ سَهَّلَ الثَّانِيَةَ مِنْ (لَأَمْلَأَنَّ) وَوَقَعَتْ فِي الْأَعْرَافِ، وَهُودٍ، وَالسَّجْدَةِ، وَص، وَكَذَلِكَ الْهَمْزَتَيْنِ مِنْ " كَأَنَّ " كَيْفَ أَتَتْ، مُشْدَّدَةً أَمْ مُخَفَّفَةً نَحْوُ (كَأَنَّهُمْ، كَأَنَّكَ، وَكَأَنَّمَا، وَكَأَنَّهُ، وَكَأَنَّهُنَّ، وَوَيْكَأَنَّهُ، وَكَأَنْ لَمْ نَغْنَ، وَكَأَنْ لَمْ يَلْبَثُوا) وَكَذَلِكَ فِي الْهَمْزَةِ فِي (تَأَنَّنَ) فِي الْأَعْرَافِ خَاصَّةً، وَكَذَلِكَ الْهَمْزَةُ مِنْ: (وَاطْمَأَنُّوا بِهَا) فِي يُونُسَ وَ (اطْمَأَنَّ بِهِ) فِي الْحَجِّ، وَاخْتَصَّ أَبُو جَعْفَرٍ بِحَذْفِ الْهَمْزَةِ فِي (مُتَّكَأً) فِي يُوسُفَ، فَيَصِيرُ مِثْلُ: مُتَّقَى) ، فإنك تجد النص في كلا الكتابين يؤدي الغرض المراد منه ؛ لكنَّك تجد في جاء به المرعشي شرحاً وتوضيحاً ، وما إلا مثال على منهج المرعشي في الأخذ من النشر وغيره .

وَفِي ﴿نَاشِئَةَ اللَّيْلِ﴾ [وهو] فِي الْمُزَّمِّلِ[6].
وَفِي ﴿شَانِئَكَ﴾ ، وَهُوَ فِي الْكَوْثَرِ [3] .
وَفِي ﴿اسْتُهْزِئَ﴾ ، وَهُوَ فِي الْأَنْعَامِ [10] وَالرَّعْدِ [32] وَالْأَنْبِيَاءِ [41] .
وَفِي ﴿قُرِئَ﴾ ، وَهُوَ فِي الْأَعْرَافِ [204] وَالِانْشِقَاقِ [21] .
وَفِي ﴿لَنُبَوِّئَنَّهُمْ﴾ ، وَهُوَ فِي النَّحْلِ [41] وَالْعَنْكَبُوتِ [58] .
وَفِي ﴿لَيُبَطِّئَنَّ﴾ ، وَهُوَ فِي النِّسَاءِ [72] .
وَفِي ﴿مُلِئَتْ﴾ ، وَهُوَ فِي الْجِنِّ [8] .
وَكَذَلِكَ يُبْدِلُهَا فِي ﴿خَاطِئَةٍ﴾ [العلق: 16] ، و﴿بِالْخَاطِئَةُ﴾ [الحاقة : 9] .
وكذا يبدلها في ﴿مِئَةً﴾ [الأنفال :66]، وَ﴿فِئَةٍ﴾ [البقرة :249] وَتَثْنِيَتُهُمَا .
فَرُوِيَ عنه إبدالُ الهمزِ فيه ياءً مفتوحةً في التوبة[120] ، وَرُوِيَ تحقيق الهمز فيه ، إلى هنا كلامه"[1] ، ووضح المرعشي النص بقوله : " فُهِمَ منه أَنَّ أبا جعفر لا يغير الهمز في هذا الباب في ما عدا هذه المواضع "[2] .

وأكمل ابن الجزري النص بقوله : " وَوَافَقَهُ الأصبهاني عَنْ وَرْشٍ فِي (خَاسِيًا) ، و(نَاشِيَةَ) و(مُلِيَتْ) وَزَادَ فَأَبْدَلَ (فَبِأَيِّ) حَيْثُ وَقَعَ مَسْبُوقًا بِالْفَاءِ نَحْوُ ﴿فَبِأَيِّ آلَاءِ رَبِّكَ﴾ [النجم:55] ، وَاخْتُلِفَ عَنْهُ فِي مَا تَجَرَّدَ عَنِ الْفَاءِ نَحْوُ ﴿بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ﴾ [لقمان :34] ، ﴿بِأَيِّكُمُ الْمَفْتُونُ﴾ [القلم :6]، وَرَوَى ...عنه تَّحْقِيقَ الهمزة "[3] .

وحدد المرعشي المقصود من لفظة (ووافقه) المذكورة في النص بقوله : " أي : في مطلق قلب الهمزة ياء ؛ لأنَّ أبا جعفر لا يقلب في (فبأيّ) ، مسبوقاً بالفاء أو لا ، فاعرف "[4].

وقال المرعشي : " اختلفوا في إدغام الذال في التاء إذا وقع قبل التاء خاء معجمة ، نحو : ﴿اتَّخَذْتُمْ﴾ [البقرة :51] ... و﴿أَخَذْتُمْ﴾ [الأنفال :68] ... و...﴿أَخَذْتُ﴾ [فاطر :26] و﴿لَئِنِ اتَّخَذْتَ﴾ [الشعراء :29] و﴿لو شِئْتَ لَتَّخَذْتَ﴾ [الكهف :77] , وما كان مثله ، فَأَظْهَرَه ... ابْنُ كَثِيرٍ وَحَفْصٌ وروَيْسٍ ، وأدغمه الباقون "[5] ، وفي النص بهذا الشكل حذف وإضافة ، وزاد عليه قوله : "دخل في الباقين هنا روح وأبو جعفر "[6] .

---

(1) النشر : 396/1 ، وينظر : تهذيب القراءات : 191، وقد أسقط المرعشي قول ابن الجزري ((وانفرد الشطوي عن ابن هارون في رواية ابن وردان بتحقيق الهمزة فِي هَذِهِ الْأَرْبَعَةِ، وَكَذَلِكَ ابْنُ الْعَلَّافِ، عَنْ زَيْدٍ عَنِ ابْنِ شَنَبِيبٍ ، فَخَالَفَ سَائِرَ الرُّوَاةِ عَنْ زَيْدٍ وَعَنْ أَصْحَابِهِ) (فَقَطَعَ لَهُ بِالْإِبْدَالِ الْحَافِظُ أَبُو الْعَلَاءِ مِنْ رِوَايَةِ ابْنِ وَرْدَانَ، وَكَذَلِكَ الْهُذَلِيُّ مِنْ رِوَايَتَيِ ابْنِ وَرْدَانَ وَابْنِ جَمَّازٍ جَمِيعًا، وَلَمْ يُذْكَرْ فِيهَا هَمْزَةٌ إِلَّا مِنْ طَرِيقِ النَّهْرَوَانِيِّ ، عَنْ أَصْحَابِهِ عَنِ ابْنِ وَرْدَانَ وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهَا أَبُو الْعِزِّ وَلَا ابْنُ سَوَّارٍ مِنَ الرِّوَايَتَيْنِ جَمِيعًا إِبْدَالًا، وَالْوَجْهَانِ صَحِيحَانِ، بِهِمَا قَرَأْتُ، وَبِهِمَا آخُذُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ)) .

(2) تهذيب القراءات : 191.

(3) النشر :396/1 ، وينظر : تهذيب القراءات : 191 ، وأسقط المرعشي قول ابن الجزري : " فَرَوَى الْحَمَّامِيُّ مِنْ جَمِيعِ طُرُقِهِ، عَنْ هِبَةِ اللَّهِ وَالْمُطَّوِّعِيِّ كِلَاهُمَا عَنْهُ إِبْدَالَ الْهَمْزَةِ فِيهَا، وَبِهِ قَطَعَ فِي " الْكَامِلِ " و" التَّجْرِيدُ "، وَذَكَرَ صَاحِبُ " الْمُبْهِجِ " أَنَّهُ قَرَأَ لَهُ بِالْوَجْهَيْنِ فِي (بِأَيِّكُمُ الْمَفْتُونُ) عَلَى شَيْخِهِ الشَّرِيفِ" ، "عَنْ سَائِرِ الرُّوَاةِ، عَنْ هِبَةِ اللَّهِ ، عَنْهُ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ " .

(4) تهذيب القراءات : 191.

(5) تهذيب القراءات : 261.

(6) تهذيب القراءات : 261.

اختلف القراء في كلمة(الريح) في الجمع والإفراد ، في خمسة عشر آية[1] ، وقال ابن الجزري : " وَأَجْمَعُوا عَلَى الْإِفْرَادِ فِي الذَّارِيَاتِ ﴿الرِّيحَ الْعَقِيمَ﴾ "[2][41] ، ولكثرة القراءات في هذه اللفظة ؛ عالج المرعشي كل آية في الموضع الذي ذكرت فيه[3] ، وكرر هذه الطريقة في ما اختلف فيه القراء في ﴿الْمَيْتَةَ﴾[4] ، وبعد أن عرض اللفظة في كل آية قال : "ونحن نذكر الكل في مواضعها تسهيلاً" [5].

وممَّا يدلُّ على أنَّ العناية بقراءة أبي جعفر في تهذيب القراءات جاءت بتأثير النشر ، وجود مواضع كثيرة في النشر يُظْهِرُ فيها ابن الجزري اهتماماً واضحا بِها ، وهذا التفسير يمكن الاعتراض عليه من باب أنّ أبا جعفر قارئٌ مثله مثل غيره من القراء ، فأين العبرة ؟ أقول : الاعتراض وجيه ؛ لكنَّ تأكيد ابن الجزري على قراءة أبي جعفر في النشر ، وظهوره بالصورة نفسها في تهذيب القراءات يؤيد فكرة التأثير ، ومن هذا الباب يمكن القول : إنَّ اهتمام المرعشي بقراءة أبي جعفر ، وظهور الشبه بين الكتابين جاء بتأثير من النشر. والله أعلم .

المطلب الثالث

أساليب المرعشي في الإستفاده من النشر والتحبير

هناك نصوص كثيرة من كتابي النشر وتحبير التيسير لابن الجزري مبثوثة في كتاب تهذيب القراءات للمرعشي ، وقد سلك المرعشي في نقله أساليب تؤيد أنَّ المرعشي وقف على كلِّ معلومة في هذين الكتابين ، وكان أميناً فيما ينقله ؛ ليحصن كتابه في القراءات العشر من الطعن ، حتى وصفه مؤلفه بأنَّه كتابٌ لا هو بالموجز المغلق ، ولا بالمسهب الممل ، والنتيجة هذه تحققت من أمور كثيرة ، ومن المناسب استعراض أهمها :

1ـــ نَقْلُ النَّص كما جاء في (النشر والتحبير) من غير تغيير ، ولا إضافة ، والصيغة التي درج عليها في النقل هي : قال في النشر ، وقال في التحبير ، وقال ابن الجزري [6] .

2ـــ اعتمد المرعشي أيضاً على صيغة : كذا في النشر ، وكذا في التحبير ، وهو يأخذ بهاتين الصيغتين عندما يرغب في التدخل في النص لإيضاحه ، ولهذا الأسلوب أمثلة كثيرة ، منها قوله في التهذيب : " قرأ أبو جعفر ﴿ياحسرتى﴾ [الزمر:56] ، بياء تحتية بعد الألف ، ثم إنَّ ابن جمَّاز فتح الياء ، واختلف عن ابن وردان ؛ فروي عنه بإسكانها ، وروي عنه فتحها ، والباقون بغير ياء بعد الألف ، كذا في النشر "[7] ، وهي عبارة يستخدمها المرعشي عندما يحذف من النص ؛ ما لا يؤثر على معناه [8].

ومن الأمثلة على التوثيق بصيغة (كذا في التحبير) النص الآتي : " قرأ الكوفيون وابن عامر وروح : ﴿ أَئِمَّةَ الكُفْر﴾[التوبة :12] بهمزتين حيث وقع ، وأدخل هشام من قراءتي على أبي الفتح

(1) ينظر : تهذيب القراءات : 397 .
(2) النشر : 224/2.
(3)تهذيب القراءات : 397.
(4) يمكن الاطلاع على تفاصيل ذلك في النشر 224/2 ، و تهذيب القراءات : 398 و399.
(5) تهذيب القراءات : 400.
(6) أغلب النصوص التي أدخلها المرعشي في كتابه ، جاءت عنهما بهذا الأسلوب ، ولا يجد القارئ كبير عناءٍ في التحقق من ذلك .
(7) تهذيب القراءات : 713 ، وينظر في التهذيب أيضاً : 118و174 و175و194و375و397و400 و 820.
(8) ينظر النشر : 362/2 .

بينهما ألفا ، والباقون بهمزة وياء مختلسة الكسرة من غير مد ، أي : بين بين ؛ لكنْ أبو جعفر بالمدِّ على أصله "[1] ، وبالمقارنة مع النص الذي ذكره المرعشي يفهم أسلوب المرعشي في التوثيق بأسلوب (كذا في التحبير) ، قال المرعشي : " قرأ الكوفيون وابن عامر ﴿أئمة﴾ بهمزتين محققتين حيث وقع ، وهشام فقط يدخل بينهما ألفاً ، في رواية عنه ، وفي رواية أخرى لا يدخل ، والباقون بهمزة محققة بعدها همزة مسهلة بين الهمزة والياء ، من غير إدخال ألف بينهما ؛ لكنْ أبو جعفر يسهل الثانية كذلك ، ويدخل بينهما ألفاً ، كذا في التحبير "[2] .

وبالمقابلة بين النصين يظهر أنَّ المرعشي أعاد صياغة نص التحبير بطريقة فيها تفصيل أكثر ، يعتقد أنَّ النص يحتاجه ، من غير إضاعةٍ لجوهر النص ؛ بل الإضافة خدمت النص ووضحته .

3ـــ ومن الأساليب الأخرى : (وعُدَّ في النشر)[3]، و(كما صرّح به في النشر)[4] ، و(كما قال في النشر)[5] ، ومثل هذه الصيغ جاءت قليلة في التهذيب ، لكنها أيضاً تمثل نوعاً من أنواع التأثير .

وفي ضوء ما سبق يمكن القول : إنَّ هذه الأساليب تمثل مظهراً من مظاهر تأثير ابن الجزري في تهذيب القراءات وجهد المقل ، فلولا هذه النصوص لفقد المرعشي مادة مفيدة عززت أفكاره في كتبه ، فالفضل لابن الجزري ـــ رحمه الله ـــ .

ويندرج تحت عنوان الأساليب تدخُّل المرعشي بكثير من النصوص ؛ فكلما وقف على غموضٍ أو نقصان ، أعاد صياغة النص من جديد ؛ وعند المقارنة بينهما يظهر أنَّ المرعشي قد تأثر بهذه النصوص ؛ فرغب في صياغتها من جديد خدمة لكتاب النشر، الذي كان ذا فضلٍ على المرعشي وغيره ؛ بما لهذا الكتاب من قيمة علمية بالغة ، وليتضح هذا الأمر أعرض عدداً من نصوص أعاد المرعشي صياغتها .

قال ابن الجزري : " قرأ رويس ﴿بِيَدِهِ عُقْدَةَ النِّكَاحِ﴾ و﴿بيده فشربوا﴾ في هذه السورة ، [أيْ : سورة البقرة 237, 249]، و ﴿بيده ملكوت﴾ في المؤمنون [88] ، ويس [83] باختلاس كسرة الهاء ، والباقون بالإشباع "[6] ، أعاد المرعشي صياغة هذا النص من غير أن يُضِرَّ بمضمونه ، على الوجه الآتي : " قرأ رويس ﴿ بِيَدِهِ عُقْدَةَ النِّكَاحِ﴾ و﴿بيده فشربوا﴾ [البقرة 237, 249] في هذه السورة [أيْ : سورة البقرة 237, 249] ، و ﴿بيده ملكوت﴾ في ﴿قد أَفْلَحَ﴾[7][المؤمنون : 88] ، ويس [83] ؛ بترك وصل الياء الساكن إلى الهاء المكسور في ﴿بيده﴾ في هذه المواضع ، والباقون بوصلها إليه "[8] ، ولم يقف عند هذا الحد ؛ بل ذيّله بقوله : " والخلاف عند عدم الوقف على ﴿بيده﴾ ، وأما في الوقف فلا خلاف في إسكان الهاء بلا وصل ياءٍ ساكن "[9].

ومثال آخر عن إعادة الصياغة ، قول ابن الجزري في التحبير: " ﴿أَلا تتبعن أفعصيت﴾ [طه : 93] ، أثبتها فِي الْحَالين مَفْتُوحَة وصلا أَبُو جَعْفَر ، وساكنة ابْن كثير وَيَعْقُوب ، وأثبتها سَاكِنة

(1) تحبير التيسير : 388/1.
(2) تحبير التيسير : 388/1 ، ينظر الصفحات : 272، 273، 335، 379، 749، 818.
(3) النشر: 177 .
(4) النشر: 402.
(5) النشر: 216.
(6) تحبير التيسير : 306/1.
(7) المؤمنون : آية : 1، فالمرعشي سمَّى سورة المؤمنون باسم أول آية فيها .
(8) تهذيب القراءات : 406 ، وختم النص بقوله :كذا في التحبير .
(9) تهذيب القراءات : 406 .

كَذَلِك فِي الْوَصْل نَافِع وَأَبُو عَمْرو "[1] ، نقله المرعشي في التهذيب على الوجه الآتي : " ﴿أَلا تَتَّبِعْنِ أَفَعَصَيْتَ﴾[طه : 93] ، أثبتها مَفْتُوحَة في الوصل ، أَبُو جَعْفَر ، وساكنة ابْن كثير وَيَعْقُوب. وأثبتها سَاكِنة كَذَلِك فِي الْوَصْل نَافِع وَأَبُو عَمْرو ، وحذفاها في الوقف ، وحذفها الباقون في الحالين "[2] .

ومن أمثلة إعادة الصياغة أيضاً قول ابن الجزري : " فَقَرَأَ أَبُو جَعْفَرٍ ﴿إِلَّا أَمَانِيَّ﴾ [البقرة :78]، وَ﴿أَمَانِيُّهُمْ﴾ [البقرة :111] وَ﴿لَيْسَ بِأَمَانِيِّكُمْ﴾ [النساء :123] و﴿لَا أَمَانِيِّ أَهْلِ الْكِتَابِ﴾ [النساء :123]، ﴿فِي أُمْنِيَّتِهِ﴾ [الحج :52] بِتَخْفِيفِ الْيَاءِ فِيهِنَّ مَعَ إِسْكَانِ الْيَاءِ الْمَرْفُوعَةِ وَالْمَخْفُوضَةِ مِنْ ذَلِكَ، وَهُوَ عَلَى كَسْرِ الْهَاءِ مِنْ أَمَانِيُّهُمْ لِوُقُوعِهَا بَعْدَ يَاءٍ سَاكِنَةٍ، وَقَرَأَ الْبَاقُونَ بِتَشْدِيدِ الْيَاءِ فِيهِنَّ وَإِظْهَارِ الْإِعْرَابِ "[3] ، أعاد المرعشي صياغة النص بقوله : " فَقَرَأَ أَبُو جَعْفَرٍ ﴿إِلَّا أَمَانِيَّ﴾ بياء واحدة مخففة ، وكذلك ﴿أَمَانِيُّهُمْ﴾ ، ﴿بِأَمَانِيِّكُمْ وَلَا أَمَانِيِّ﴾ ، ﴿وغرّتكُم الأُمْنِيَّ﴾ ، وسكَّن الياء الْمَرْفُوعَةِ وَالْمَخْفُوضَةِ كذَلِكَ، وأبقى المفتوحة على فتحها .

فالمرفوعةُ :﴿تِلْكَ أَمَانِيُّهُمْ﴾ في البقرةِ [111] ، ﴿وغرّتكُم الأُمْانِيَّ﴾ في الحديدِ [14] ، والمخفوضةُ : ﴿ليس بِأَمَانِيِّكُمْ وَلَا أَمَانِيِّ أهل الكتاب﴾ ، وهما في النساء [123] أما الياء في ﴿إِلَّا أَمَانِيَّ﴾ في البقَرةِ [78]، وفي ﴿أُمْنِيَّتِهِ﴾ في الحج [53] فهيَ مفتوحةٌ ، وَقَرَأَ الْبَاقُونَ بِتَشْدِيدِ الْيَاءِ فِي الجميع وَإِظْهَارِ الْإِعْرَابِ "[4] ، والناظر في النص بصيغتيه يدرك ؛ فائدة الإضافة التي أضافها المرعشي ، ونصُّ النشرِ كان سبباً دفعَ المرعشيُّ لدراسة النَّص ؛ لأنَّه رآه محتاجاً لزيادةِ إيضاحٍ ؛ فأضاف إليه ما يكمِلُهُ .

المطلب الرابع

تعليقات المرعشي على نصوص من النشر والتحبير

علَّق المرعشي على كثير من النصوص الواردة في الكتابين ، منها :

1ـــ قال ابن الجزري : " وَقَدْ وَرَدَ مَدُّ الْمُبَالَغَةِ لِلنَّفْيِ فِي (لَا) الَّتِي لِلتَّبْرِئَةِ فِي نَحْوِ ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ [البقرة : 2] ، ﴿لَا شِيَةَ فِيهَا﴾ [البقرة : 7] ، ﴿لَا مَرَدَّ لَهُ﴾ [الروم : 43، الشورى : 47] ، ﴿لَا جَرَمَ﴾ [هود : 22] ، عَنْ حَمْزَةَ "[5] ، هكذا ورد النص في كتاب النشر ، فأعاد المرعشي ترتيب النص ، بنقل (عن حمزة) من آخر النص إلى أوله ، وأضاف إليه (سواء كان في كلمته التوحيد ، أو في غيرها) ؛ ليكون : قال ابن الجزري : وقد ورد عن حمزة ... ، ولا شكَّ أنَّ إعادة الترتيب أنسب ، ثمَّ علق عليه بقوله : " وقَدْرُ المدِّ للسبب المعنوي ؛ سواء كان في كلمته التوحيد ، أو في غيرها ، وسطاً لا يبلغ الإشباع ؛ لضعف السبب "[6] .

2ـــ قول ابن الجزري في التحبير : " وأما قوله تعالى :﴿ من يشأ اللَّهِ يضلله﴾[الأنعام : 39] ، ﴿فإن يشأ اللَّهِ يختم ﴾ [الشورى : 34] ، فإنه [أي : أبو جعفر] إذا وقف [على يشأ] أبدل الهمزة منه ألفا ، ولا يبدلها وصلا لوجود الكسرة "[7] ، فالمقصود بالضمير في(فإنَّه) أبو جعفر ، وأضاف (على يشأ)

---

(1) تحبير التيسير : 464/1.
(2) تهذيب القراءات :611 .
(3) النشر : 217/2.
(4) تهذيب القراءات : 386 ، وفي آخر نص التهذيب (كذا في النشر) .
(5) النشر :344/1 ، ينظر : تهذيب القراءات : 153 .
(6) تهذيب القراءات : 153 .
(7) تحبير التيسير : 221/1.

على النص ليفهم المقصود منه ، ووضح قول ابن الجزري : (ولا يبدلها وصلا لوجود الكسرة) ، بقوله : " يعني : لتحرُّكه في الوصل بالكسر "[1] .

3ـــ قول ابن الجزري في النشر : اختلفوا في إدغام الذَّالُ فِي التَّاءِ إِذَا وَقَعَ قَبْلَ الذَّالِ خَاءٌ [معجمة] ، نَحْوَ قَوْلِهِ : ﴿اتَّخَذْتُمُ الْعِجْلَ﴾ [البقرة:51] ، ﴿قُلْ أَفَاتَّخَذْتُمْ﴾ [الأنفال:68] ، و﴿ثُمَّ اتَّخَذْتُمْ﴾ [فاطر: 26] ، و﴿لَئِنِ اتَّخَذْتَ﴾ [الشعراء :29] ، و﴿لَتَّخَذْتَ﴾ [الكهف :77] ، وما كان مثله ، فَأَظْهَرَ الذَّالَ عِنْدَ التَّاءِ ابْنُ كَثِيرٍ وَحَفْصٌ [ورويس][2] ، وأدغمه الباقون "[3] ، وعلَّق عليه المرعشي بقوله : "ودخل في الباقين هنا [أي : في هذه الآيات] رَوح وأبو جعفر"[4] .

4ـــ قال في التحبير : قرأ " ابن كثير وأبو عمرو ﴿إِنْ نَخْسِفْ﴾ [سبأ :9]، و ﴿نرسل﴾ [الإسراء : 68] ، ﴿أَن نُعِيدُكُم﴾ [طه :55] ، ﴿فَنُرْسِلَ﴾ [الإسراء : 69] ، ﴿فَنُغْرِقَكُمْ﴾ [الإسراء : 69] ، بالنون في الخمسة ، والباقون بالياء ، وقرأ أبو جعفر ورويس (فتغرقكم) فقط بتاء على التأنيث ، وشدد الراء الشطوي عن ابن وردان "[5] ، وعلَّق عليه المرعشي بقوله : " أقول : فإذا شدَّد الراء ؛ فهو بفتح الغين ، وهو ظاهر "[6] ؛ لئلا يلتقي ساكنان .

5ـــ قال ابن الجزري في التحبير : " واختُلِفَ في ﴿يَخِصِّمُون ﴾ [يس :49] بفتح الخاء وتشديد الصاد ... قرأ أبو جعفر بالإسكان والتشديد ، والنص عن قالون بالإسكان أيضا "[7]، وقال المرعشي بدل (بالإسكان والتشديد) : بإسكان الخاء وتشديد الصاد ، وبدل (أيضا) كذالك [8]، ثم قال : " إنَّ الاختلاس ثبت عن قالون أداءً ، والإسكان نصاً "[9] ، وأجمع القرَّاء على قراءة (قوماً) بالنصب في قوله تعالى ﴿لِيُجْزَى قَوْمًا﴾ [الجاثية :14] ، ومنهم أبو جعفر ، وقال ابن الجزري عن قراءة أبي جعفر : إنَّ القائم مقام الفاعل ﴿**بما كانوا**﴾ [10] ، وعلَّق المرعشي على ما جاء في النشر بقوله : " إنَّ أبا جعفر يقرأ (قوماً) بالنصب كالجماعة ؛ إنَّما صرَّح به لأنَّ ظاهر قراءة أبي جعفر يقتضي رفع (قوماً) "[11] ، وتتفق النصوص السابقة وغيرها في بيان أثر ابن الجزري في ما كتبه المرعشي في القراءات ، وما تُفَسَّرُ التعليقات السابقة إلا بتأثر المرعشي بما جاء في النشر والتحبير ، والله أعلم .

المبحث الثالث

أثر ابن الجزري في مؤلفات المرعشي الخاصة بالتجويد

---

(1)تهذيب القراءات : 197.
(2) ينظر : تحبير التيسير : 15/2 ، وجاء فيه : واختلف عن رويس ...
(3) النشر : 15/2، تهذيب القراءات، : 261.
(4) تهذيب القراءات : 261، وأضاف المرعشي هنا ألفاظاً إلى النص ، لرفع غموضٍ قد يقع فيه القارئ.
(5) تحبير التيسير : 438/1 ، أضاف المرعشي لفظة (فوقية للتأنيث) و (على أنَّ ضميره للريح) ، وأسقط (الشطوي) .
(6) تهذيب القراءات : 575.
(7) تحبير التيسير : 1/ 524.
(8)تهذيب القراءات : 697.
(9) المصدر نفسه : 697.
(10) النشر : 372/2.
(11)تهذيب القراءات : 738.

احتضنت الدولة العثمانية العلماء وقرَّبتهم ، وأجزلت لهم العطاء ، ومن ثمار هذه الرعاية تخريج أجيال من العلماء الذين خدموا القرآن الكريم ، و أبو بكر المرعشي منهم ، فقد عاش المرعشي وتعلَّم وعلَّم وألَّف في ظلّ الدولة العثمانية في القرن الثاني الهجري ، وله جهد واضح ومهم في علم التجويد والقراءات حتى عُدَّ من علماء تلك الحقبة الأفذاذ ، ولم يكن ليبلغ ذلك المبلغ في تحصيل هذه العلوم والبراعة فيها تعليماً وتأليفاً ، لولا إفادته ممن سبقه في هذا الباب ، وكان ابن الجزري من أئمة تلك العلوم الذين اغترف المرعشي من منهل علمه ومؤلفاته ، ويُعنى هذا المبحث ببيان الأثر ؛ لتظهر إفادة الخلف من السلف ـــ رضي الله عنهم أجمعين ـــ ، وفيه ثلاثة مطالب :

المطلب الأول

مؤلفات ابن الجزري في التجويد

لابن الجزري في علم التجويد ثلاثة أعمال رئيسة ، وهي :

1ـــ التمهيد في علم التجويد : قال ابن الجزري : أنَّه : فرغ من تحريره سنة تسع وستين وسبعمائة بالقاهرة [1] ، وله سبع عشرة سنة [2] ؛ وهو من مصادر علم التجويد المهمة ، وجعله المرعشي أحد مصادره في كتابه (جهد المقل ، وبيان جهد المقل) .

2ـــ المقدمة الجزرية (المقدمة في ما يجب على قارئ القرآن أن يعلمه) في علم التجويد ، نظم ابن الجزري قواعد التجويد وأصوله في القصيدة المشورة بهذا الاسم ، وهدفها تعليمي ، بلغ عدد أبياتها مئة وسبعة أبيات [3] ، شملت أبواب التجويد كافة ، سماها (المقدمة في ما يجب على قارئ القرآن أن يعلمه) ، واشتهرت بين النَّاس (بالمقدمة الجزرية) ، وقد تناولها العلماء بالعناية بالشرح حتى جاوزت شروحها خمسة وثلاثين شرحاً[4] ، منها المطبوع ومنها المخطوط إلى اليوم ، والمقدمة من مصادر المرعشي ، فضلاً عن الكثير من شروحها .

3ـــ باب التجويد في كتاب النشر في القراءات العشر لابن الجزري .

خصَّص ابن الجزري في النشر فصلاً تحدَّث فيه عن قضايا التجويد ، وأهمها (المخارج والصفات) وغيرهما من القضايا التي تتعلق بعلم التجويد ، وأخذ المرعشي نصوصاً من النشر في غير باب التجويد ؛ لأنَّ أبواباً كثيرة مشتركة بين القراءات والتجويد كالإمالة ، والترقيق والتفخيم في الراءات واللامات ، والمدِّ وغيرها[5].

4ـــ شروح الجزرية : (المنح الفكرية لعلي القاري) ، و(الحواشي المفهمة لابن الناظم) ، و(الدقائق المحكمة لزكريا الأنصاري) ، و(الحواشي الأزهرية لخالد الأزهري) ، وغيرها ، وهذه الشروحَ وإن لم تكن لابن الجزري ، فإنَّ جلَّ نفعها منه لأنَّ متن تلك الشروح هو أساس ما قامت عليه من بناء مادتها ، ومنه تحققت فائدتها ؛ فلذلك جعلتها من مصادر ابن الجزري .

المطلب الثاني

---

(1) ينظر : التمهيد (د.غانم) : 238 ، طبع الكتاب بتحقيقين : الأول بتحقيق الدكتور علي حسين البواب ، ظهر بطبعته الأولى من مطبعة المعارف في الرياض سنة 1405ه ـــــ 1985م ، والثاني بتحقيق الدكتور غانم قدوري الحمد ، ظهر بطبعته الأولى من مؤسسة الرسالة ببيروت ، سنة 1421ه ـــ 2001م ، وطبع كتاب التمهيد في مصر سنة 1326ه ـــــ 1908م ، في 83 صفحة ، بلا تحقيق .

(2) الضوء اللامع : 256/9 , ينظر :التمهيد (البواب) : (المقدمة) 15.

(3) شرح المقدمة الجزرية (د.غانم) : 137.

(4) ينظر : شرح المقدمة الجزرية (د.غانم) : 92.

(5) ينظر عن الأبواب المذكورة وغيرها في كتاب النشر .

أثر ابن الجزري في المادة العلمية في جهد المقل وشرحه

1ـــ التعريف بجهد المقل وبيان جهد المقل :

يحتل كتاب جهد المقل ومؤلفه مكانة متميزة في المكتبة الصوتية العربية ؛ لما فيه من مادة قيِّمة في علم الصوت ، وقد بذل فيه مؤلفه جهداً كبيراً ، باستعانته بمصادر كثيرة ومنوعة ، وعقل قادر على التحليل والاستنتاج ، وما ورد على قلبه[1] ، ووصفه مؤلفه بقوله : " أثبت المسألة في هذه الرسالة على وجه الصواب , ثمَّ أنِّي وجدت هذا الفن من أصعب الفنون , ووجدت كثيراً من مسائلها لم يكشف عن وجوهها القناع , فأتعبتُ نفسي , وبذلتُ جهدي في إيضاح المسألة , وتتميم القاعدة ؛ بجمع ما تفرق في الكتب المؤلفة , قدر استطاعتي ومنتهى معرفتي , بحول الله وقوته , إنَّه حسبي , والمستعان في أموري"[2] .

وصرَّح المرعشي بإنجاز تأليف الكتاب سنة ألف ومئة وأربع وعشرين [3]، وكان تأليفه قبل تهذيب القراءات ؛ لأنَّ المرعشي يشير في التهذيب إلى جهد المقل ، في المسائل التي تتعلق بالتجويد ، منها قوله : " يقول البائس الفقير : قد بيَّنت حقيقة الإدغام في جهد المقل ..."[4] ، ومن أقواله أيضاً : " وقد أوضحت هذا الباب (باب المدِّ والقصر) في رسالتي المسماة بـ (جهد لمقل) وشرحه بما لا مزيد عليه "[5] ، وتحصل ذكره في التهذيب عند قوله تعالى ﴿بسطت﴾[المائدة :28] " ... إذ لا خلاف في إدغام القاف في الكاف ، وإنَّما الخلاف في إبقاء استعلاء القاف وعدم استعلائه ، وقد ذكرناه في رسالة (جهد المقل)"[6] .

ومن مصادر المرعشي التي أسهمت في المادة العلمية لجهد المقل وشرحه ؛ ما كتبه ابن الجزري في حقل التجويد ، ويمكن إجمال مواطن تأثير ابن الجزري في جهد المقل وبيانه في ما يأتي :

أوَّلاً ـــ مظاهر التأثير في المنهج والمخارج والصفات

1ـ المنهج : اتَّخذ المرعشي في الكتابين أسلوباً سارت عليه مناهج البحث الحديث ، بذكر المصادر الرئيسة والمهمة للبحث ؛ فذكر مصادره في جهد المقل وشرحه في أوَّل الكتابين ، وكان من بين المصادر : كتاب التمهيد ، والمقدمة الجزرية والنشر وعددٌ من شروح المقدمة ، ومنهج المرعشي في تعامله مع مصادره ، التنصيص على المصدر ، فصيغة (قال) و(ذكر) تتصدَّر اسم المصدر الذي ينقل عنه النص ، فيذكر المؤلف واسم الكتاب ثم يذكر النص ، وهو الغالب في الكتابين ، وهو يكتفي باسم المؤلف واسم كتابه ، ويلجأ إلى مثل هذا الأسلوب في حالة موافقته لرأي سبقه ، فيقول مثلاً عن ترتيب الجيم والشين والياء : " المخرج السادس : ... يخرج منه الجيم والشين والياء ،

(1) ينظر : جهد المقل : 108، والكتاب مطبوع في دار عمار في عمان ، بتحقيق : د. سالم قدوري حمد ، ويجري تحقيق بيان جهد المقل ، وإنجازه قريباً ؛ إنشاء الله تعالى .
(2) بيان جهد المقل : 1ظ .
(3) جهد المقل : 344.
(4) تهذيب القراءات : 259، 358.
(5) المصدر نفسه : 144.
(6)تهذيب القراءات : 810 .

وهذا ترتيب الشاطبي وابن الجزري في نظمه ونشره "[1]، وكان المرعشي أميناً في ما ينقل ، ولم يترك التصريح بما توصل إليه بقوله : " وما صدرته بقلت وأقول أو لعل خالياً عن النقل عن الغير ؛ فهو ما ورد على صدري "[2] .

2ـــــ المخارج : يتضمن مبحث المخارج في (جهد المقل) مقالتين وتتمة : الأولى في عدد الأصوات الأصلية والفرعية ، والثانية في عدد المخارج ، والتتمة تتعلق بالمخرج والاعتماد ، وذكر المرعشي فيها المخرج المقدر والمخرج محقق .

أسهم ابن الجزري في بناء مادة هذا المبحث ، من خلال التمهيد والنشر وشرح علي القاري للمقدمة الجزرية ، قال علي القاري : " كلُّ حرف مساوٍ لمخرجه ...لا يتجاوزه ، ولا يتقاصر عنه "[3] ، وترتب على هذا القول أن ذهب المرعشي إلى القول : " ولكون كلُّ حرفٍ مساوياً لمخرجه ؛ طال صوت الضاد المعجمة لطول مخرجها إلى جهة جريان الصوت "[4]، واختلف العلماء في ترتيب الأصوات في المخرج الواحد ، هذا ما ذهب إليه الشاطبي وابن الجزري في أنَّ الجيم أوّلاً فالشين فالياء ، كلَّها تخرج من مخرج واحد[5]، وهذا أمر راجع للطبع المستقيم كما يقول المرعشي: إنَّ " اختلاف علماء الأداء في ترتيب المخارج ، اختلاف في حكم الطبع المستقيم "[6] ، أي : أنَّ عملية نطق الأصوات تقوم على طبيعة الطبع السليم لا على التكلف ، وهو ما ذهب إليه ابن الحاجب : " والكلام في المخارج إنَّما هو على حسب استقامة الطبع لا على التكلف "[7] .

ومن مظاهر تأثر المرعشي بالمقدمة الجزرية قول علي القاري عن الراء : "المراد بالظهر في قول ابن الجزري :

الراء يدانيه لظهر أدخل ..... ظهر اللسان لا ظهر طرفه "[8]

وعلق المرعشي على هذا الرأي بقوله : " طرف اللسان ورأسه بمعنى واحد , وهو سطح مقوس له ظهر , وهو طرفه العليا , وبطن وهو طرفه السفلى , ... ولما كان طرف اللسان جزءاً من اللسان كان ظهرُ طرفه ظهرُهُ أيضاً ، لكن لمَّا زيدَ ظهرُ اللسان مع ذكر طرفه في مخرج الراء عُلِم أنَّ ذلك الظهر غير ظهر طرفه أيضاً , فهو ظهر اللسان ممَّا يلي طرفه , ففكِّرْ تدرِكْهُ "[9]

وقال المرعشي عن ترتيب أصوات الغين والخاء : " أدنى الحلق يخرج منه غين فخاء "[10] ، وهو " الترتيب الذي اختاره ابن الجزري في نظمه "[11] , ورتَّب ابن الجزري الأصوات التي

---

(1) المقدمة الجزرية : 9 ، والبيت : أَسْفَلُ وَالْوَسْطُ فَجِيمُ الشَّيْنُ يَا ...
(2)جهد المقل : 107.
(3) المنح الفكرية : 78.
(4)جهد المقل : 124.
(5) ينظر :المقدمة الجزرية (المتن) : 9، والنشر : 200/1 ، والنص مذكور في جهد المقل : 129
(6)جهد المقل : 129.
(7) الإيضاح في شرح المفصل : 481/2.
(8) المنح الفكرية : 89.
(9) بينا جهد المقل : ق 93ظ و94و.
(10)جهد المقل : 128.
(11) بيان جهد المقل : ق 92و ، وينظر : المقدمة الجزرية : 8 ، (أَدْنَاهُ غَيْنٌ خَاؤُهَا وَالْقَافُ ...) .

مخرجها الشفتان بأن جعل الواو اللينة أوَّلاً فالباء فالميم ،[1] ، لكنَّ المرعشي خالف هذا الترتيب ؛ فجعل ترتيبها : الباء فالميم فالواو[2] ، وعلَّل المرعشي ترتيبه هذا بقوله : " ولعل وجه الترتيب .. أنَّ لكل من الشفتين طرفين ؛ طرف منه يلي داخل الفم ، والآخر في البشرة ، فالمنطبق في الباء طرفهما اللذان يليان داخل الفم ، والمنطبق في الواو طرفاهما اللذان يليان البشرة ، والمنطبق في الميم أوسطهما ، فآخر المخارج ما يلي البشرة من الشفتين "[3] ، " فمن قدم الواو عليهما يخرجها من الطرفين اللذين يليان داخل الفم ، والباء من الوسط ، والميم من الخارج "[4] ، وأعطت أقوال ابن الجزري المرعشي فرصة ليدلي برأيه في ترتيب هذه الأصوات في مخرجها ، فيُعلِّل ذلك .

3ـــ الصفات : ترك ابن الجزري أثراً وضحاً في عدد من مسائل الصفات ، وسأحاول تتبع المسائل التي ناقشها ابن الجزري ، منها : قول المرعشي عن صفة القلقلة : " اعلم أنَّ حروف القلقلة ؛ لانحصار الصوت والنَّفس فيها ، لا تتبين عند سكونها إلا بإظهار قلقلتها ... وينبغي أن يبالغ في إظهار القلقلة عند سكون الوقف "[5] ، والمبالغة في القلقلة أشار إليها ابن الجزري في المقدمة بقوله [6]:

وَبَيِّنَنْ مُقَلْقَلاً إِنْ سَكَنَا ... وَإِنْ يَكُنْ فِي الْوَقْفِ كَانَ أَبْيَنَا

ومن الصفات التي لابن الجزري أثر فيها ، الاستعلاء والاستفالة ، قال في التمهيد : " وإنَّ الياء مستفلة جداً" [7]، وعن اللام والراء المفخمتين يقول ابن الجزري : " إنَّ الراء واللام المفخمتين يشبهان الحروف المستعلية "[8] ، وما ذهب إليه ابن الجزري دفع المرعشي للقول : إنَّ الراء واللام في حالتي تفخيمهما من الحروف المستعلية "[9] ، مستندا في ذلك على القاعدة التي تقول : " إنَّ المعتبر في الاستعلاء ... استعلاء أقصى اللسان ، سواء استعلى معه بقية اللسان أو لا "[10] .

وإنَّ الأصوات المفخمة متفاوتة في القوة ، فتفخيم أصوات الإطباق أبلغ من تفخيم أصوات الاستعلاء ، وهذا ما مُصرَّح به في المقدمة [11]:

وَحَرْفَ الإِسْتِعْلاَءِ فَخِّمِ وَاخْصُصَا الإِطْبَاقَ أَقْوَى نَحْوَ قَالَ وَالْعَصَا

وقال المرعشي : " إنَّ قدر التفخيم على قدر الاستعلاء والإطباق , فالطاء المهملة أفخم الحروف ، ولما كان القاف أبلغ في الاستعلاء من الغين والخاء المعجمتين ... كان أفخم منهما "[12] ، وهذا القول يمثل تلخيصاً لما قاله ابن الجزري في النشر ، وهو : " الْمُفَخَّمَاتُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَضْرُبٍ: ضَرْبٌ

---

(1) المقدمة الجزرية (المتن) : 9 ، لِشَفَتَيْنِ الْوَاوُ بَاءٌ مِيْمُ ...
(2)جهد المقل : 135.
(3)المصدر نفسه : 136.
(4)المصدر نفسه: 136.
(5) المصدر نفسه : 149.
(6) المقدمة الجزرية (المتن) : 12.
(7)التمهيد (ابن الجزري) : 162 ، وينظر : جهد المقل : 151.
(8) التمهيد (ابن الجزري) : 104.
(9) جهد المقل : 151.
(10) جهد المقل : 151.
(11) المقدمة الجزرية (المتن) : 13، قال ابن الجزري في التمهيد صفحة 100 : " وبعضها أقوى من بعض ، فالطاء أقواها في الإطباق وأمكنها " .
(12) جهد المقل : 155.

يَتَمَكَّنُ التَّفْخِيمُ فِيهِ، وَذَلِكَ إِذَا كَانَ أَحَدُ حُرُوفِ الِاسْتِعْلَاءِ مَفْتُوحًا، وَضَرْبٌ دُونَ ذَلِكَ، وَهُوَ أَنْ يَقَعَ مَضْمُومًا، وَضَرْبٌ دُونَ ذَلِكَ، وَهُوَ أَنْ يَكُونَ مَكْسُورًا "[1].

ومن الصفات الصوتية أيضاً التفشي ، وقد عرَّفه مكي بقوله : " هو كثرة انتشار خروج الريح بين اللسان والحنك ، وانبساطه في الخروج عند النطق بها "[2] ، لكنَّ ابن الجزري نقل رأياً جاء فيه : " إنَّ في الصاد والسين المهملتين والراء تفشياً "[3] ورتَّب المرعشي في ضوء القول السابق ما يشبه القاعدة ، وهي : " إنَّ الحروف المذكورة مشتركة في كثرة انتشار خروج الريح ؛ لكنَّ ذلك الانتشار في الشين أكثر ، ولذا اتُفِقَ في تفشيه ، وفي البواقي المذكورة قليل بالنسبة إليه ، ولذا لم يصفها أكثر العلماء بالتفشي "[4] ، وسبق أن أشار ابن الجزري إلى هذا المعنى بقوله : " ينبغي أن يُبَيَّنَ التفشي في الشين عند النطق به "[5] .

إفادة المرعشي من ابن الجزري في بيان الفرق بين الضاد والظاء ، فذهب إلى القول : إنَّ الضاد شابهت الظاء المعجمة في التلفظ ، وشاركتها في جميع الصفات ؛ إلا المخرج والاستطالة ، إذ الظاء قريب من الآني "[6]، وقد ذكر ابن الجزري هذا الفرق في نظمه بقوله : وَالضَّادَ

بِاسْتِطَالَةٍ وَمَخْرَجِ مَيِّزْ مِنَ الظَّاءِ وَكُلُّهَا تَجِي

وقال ابن الجزري عن نطق أهل مصر للضاد : " ومنهم من لا يوصل الضاد المعجمة إلى مخرجها ؛ بل يخرجها دون مخرجها ، ممزوجة بالطاء المهملة ، وهم أكثر المصريين وأهل المغرب " [7] ، وعلَّق المرعشي على قول ابن الجزري بقوله : " قراءة الضاد المعجمة مثل الطاء فيها مفاسد :

الأول : أنَّه يلزم إعطاء الشدَّة للضاد ؛ مع أنَّه رخو .

الثاني : أنَّ الاستطالة امتداد الصوت ؛ فتفوت حينئذ .

الثالث : أنَّ في الضاد تفشيًّاً قليلاً ؛ فيفوت حينئذٍ "[8] .

أمَّا صفة الغنة فلابن الجزري أثر في تحديد قوة الغنة في النون مقارنة بغنة الميم ، فقد ذهب المرعشي لتبني رأي ابن الجزري في اعتراضه على الجعبري ، والذي عرَّف الغنَّة بقوله : الغنَّةُ صفة النون ، ولو تنويناً ، والميم ، تحركتا أو سكنتا ، ظاهرتين أو مخفاتين أو مدغمتين "[9] ، واعترض المرعشي على قول الجعبري (أو مدغمتين) ، موضحاً أنَّ الصواب أن يُقال بدله : " أو مشددتين ليشمل المشددتين بلا إدغام نحو : إنَّ وثمَّ "[10] ، واستند في ذلك إلى قول ابن الجزري في المقدمة [11] :

وأَظْهِرِ الغُنَّةَ مِنْ نُونٍ وَمِنْ مِيْمٍ إِذَا مَا شُدِّدَا وَأَخْفِيَنْ

(1) النشر : 218/1 .
(2) الرعاية : 135.
(3) التمهيد (ابن الجزري) : 107.
(4) جهد المقل : 159.
(5) التمهيد (ابن الجزري) : 178.
(6) جهد المقل : 161.
(7) المصدر نفسه :170.
(8) المصدر نفسه: 170.
(9) لطائف الإشارات (للقسطلاني) : 195/1.
(10) جهد المقل : 1 64.
(11) ينظر : المقدمة الجزرية (المتن) : 16.

وحدَّد المرعشي درجات الغُنَّة بقوله : " أقوى الغُنَّات غُنَّة النون المشددة ، فهي أكمل من غُنَّة الميم المشددة ، وغُنَّة النون المخفاة أكمل من غنة الميم المخفاة "[1] ، وقال : " غنَّة النون الساكنة المظهرة , أكمل من غنَّة الميم الساكنة المظهرة , وغنة النون المتحركة أكمل من غنَّة الميم المتحركة "[2] ، وكان ابن الجزري قد أشار إلى ذات المعنى بقوله : " النون حرف أغن آصل في الغُنَّة من الميم "[3] ، وقال أيضاً : إنَّ النون أغنُّ من الميم [4]، وعاد المرعشي ليؤكد على درجات الغُنَّة بقوله : " لو قلنا : إن أعلاها قدر ألف , وأدناها قدر ثلث ألف , وأوسطها قدر ثلثي ألف , لأصبنا الحق , وقربنا منه , والله أعلم "[5] .

ثانياً ـــــ مظاهر التأثير الناتجة عن التركيب

سبق الكلام عن مظاهر التأثير في المنهج والمخارج والصفات ، بقي تتبع المواضع التي ترك فيها ابن الجزري أثراً في مؤلفات المرعشي الخاصة بالتركيب ، وفيها مسائل :

1ـــــ ترقيق الراء وتفخيمها في ﴿مصر﴾ [البقرة : 61] ، و﴿عين القطر﴾ [سبأ : 12] ، اختلف أهل الأداء فيهما ، قال المرعشي : " من اعتدَّ بحرف الاستعلاء فخمها ، ومن لم يعتَّد به رققها "[6] ؛ لكن ابن الجزري اختار التفخيم في (مصر) واختار الترقيق في (عين القطر) ، وصرَّح بذلك بقوله : " رَأْيَانِ لِأَهْلِ الْأَدَاءِ فِي ذَلِكَ فَعَلَى التَّفْخِيمِ نَصَّ الْإِمَامُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ بْنُ شُرَيْحٍ، وَغَيْرُهُ، وَهُوَ قِيَاسُ مَذْهَبِ وَرْشٍ مِنْ طَرِيقِ الْمِصْرِيِّينَ، وَعَلَى التَّرْقِيقِ نَصَّ الْحَافِظُ أَبُو عَمْرٍو الدَّانِيُّ فِي كِتَابِ الرَّاءَاتِ ، وَفِي جَامِعِ الْبَيَانِ ، وَغَيْرِهِ ، وَهُوَ الْأَشْبَهُ بِمَذْهَبِ الْجَمَاعَةِ ؛ لَكِنِّي أَخْتَارُ فِي (مِصْرَ) التَّفْخِيمَ، وَفِي (عين القطرِ) التَّرْقِيقَ نَظَرًا لِلْوَصْلِ وَعَمَلًا بِالْأَصْلِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ "[7] ، وأكمل المرعشي النَّص بقوله : " إنَّ الراء في (مصر) مفتوح مفخم في الوصل ، وفي (القطر) مكسور مرقق "[8] .

2ـــــالإدغام : جاء في شرح الشافية أنَّ الإدغام : " أنْ تأتي بحرفين ساكن فمتحرك من مخرج واحد من غير فصلٍ بينهما ، على أنْ يصيرا حرفاً مغايراً لهما بهيأته ، وهو الحرف المشدد ، وزمانه أطول من زمان الحرف الواحد المخفف ، وأقصر من زمان الحرفين المخففين "[9] ، وفي عبارة (وأقصر من زمان الحرفين المخففين) غموض ، وضحه المرعشي بقوله : " ينبغي أن يُقَيَّدَ هذا الإدغام بلا غُنَّة "[10]، وإيضاح المرعشي مستلهم من ابن الجزري القائل : " فإن جاء نص

(1) جهد المقل: 165.
(2) بيان جهد المقل : ق 107ظ .
(3) النشر : 223/2.
(4) ينظر : التمهيد :168.
(5) بيان جهد المقل : 121و.
(6) جهد المقل : 178.
(7) النشر : 106/2.
(8) جهد المقل : 179.
(9) شرح الشافية (الجاربردي) : 1/ 326 ـــ 327.
(10)جهد المقل : 181.

بإبقاء نعت من نعوت الحرف المدغم ؛ فليس ذلك الإدغام بإدغام صحيح ؛ لأنَّ شروطه لم تكتمل "[1] .

قال علي القاري : " وقع الاختلاف ، بين أهل الأداء من المشايخ ، في بقاء صفة استعلاء القاف مع الإدغام في ﴿ألم نخلقكم من ماء مهين﴾ [المرسلات :20] وفي ذهابها معه ، مع اتفاقهم على الإدغام "[2] ، واستحسنهما ابن الجزري : " كلاهما حسن ، ببقائه أخذ المصريون ، وببقائه أخذ الشاميون ، واختياري الثاني "[3] ، وقال في النشر : " الْإِدغَامَ الخالِصَ أَصَحُّ روَايةً "[4] ، وتساءل المرعشي عن موقع صفة استعلاء القاف ، هل هي قبل الكاف أو معه ؟ ، فأجاب بأنْ قال : " لم أر التصريح بأحدهما من أحدٍ ؛ إلا من الرومي في شرح منظومة ابن الجزري ، حيث صرَّح بإعطاء صفة الاستعلاء للكاف في ﴿ألم نخلقكم﴾ [المرسلات :20] "[5] ، والبيت المقصود هو [6]:

وَبَيِّنِ الإِطْبَاقَ مِنْ أَحَطتُ مَعْ بَسَطتَ وَالخُلْفُ بِنَخْلُقْكُمْ وَقَعْ

وشبه المرعشي بقاء صفة الاستعلاء مع الإدغام في (نخلقكم) ، ببقاء غنة النون في (من يؤمن) ، معبراً عن ذلك بقوله : " أقول : فهو كإعطاء غنَّة النون في الياء في ﴿من يؤمن﴾ [التوبة :99] ، فالملفوظ {نخلقكم} عند بقاء صفة الاستعلاء ، كاف مستعلية مفخمة مشددة تشديداً ناقصاً "[7] ، وأكد المرعشي بقوله : " بأن ليس هنا إدغام في الحقيقة "[8] .

3ـــ الغُنَّة في التركيب : عقد المرعشي في جهد المقل باباً للنون الساكنة والتنوين ، تحدث فيه عن أحوال النون عند أصوات العربية ، ومن أحوالهما أنَّهما يظهران عند حروف الحلق " بلا ظهور غنَّة وبظهورها"[9] ، وهذا إجماع القراء ؛ كما قال ابن الجزري : " وأجمعوا أيضا على إظهارهما عند حروف الحلق الستة "[10] ، وتكرر هذا القول في كتاب التمهيد : " وقد ذكر بعض القراء في كتبهم أن الغنة باقية فيهما، وذكر شيخ الداني، فارس بن أحمد، في مصنف له أن الغنة ساقطة منهما إذا أُظهرا "[11] ، وخفَّف المرعشي من قوة هذا الخلاف ؛ فقال : " يمكن أن يكون الخلاف لفظياً ؛ لأنَّ من قال ببقائها أراد في الجملة ، لعدم انفكاك أصل الغُنَّة عن النون ولو تنويناً ، ومن قال بسقوطها أراد بعدم ظهورها "[12] ، ويتابع المرعشي قضية الغُنَّة عند ابن الجزري ، فعن بقاء الغنة

(1) التمهيد : 69، وينظر : جهد المقل : 181.
(2) المنح الفكرية : 160.
(3) التمهيد : 150 ، وينظر : جهد المقل : 191.
(4) النشر : 20/2 ، وفي جهد المقل صفحة : 193 (الإدغام المحض) بدل الخالص .
(5)جهد المقل : 191 ، ذكر الرومي في شرحه للمقدمة الجزرية للخلاف في إدغام القاف في الكاف في {نخلقكم } ، وقال: "إنَّ صفة الاستعلاء باقية مع الإدغام " . (شرح المقدمة : 149) .
(6) المقدمة الجزرية (المتن) : 14.
(7) جهد المقل : 192.
(8) بيان جهد المقل : 117ظ .
(9) جهد المقل : 194 .
(10) تحبير التيسير : 237/1.
(11) التمهيد (لابن الجزري : 166.
(12)جهد المقل : 197.

من عدمها في اللام والراء يقول ابن الجزري : " وقد وردت الغُنَّة مع اللام والراء عن كل القراء "[1] ، وذكر ابن الجزري صوتاً أطلق عليه (الكاف الصماء) ، وهي : كافٌ ليس فيها شدَّةٌ ولا همسٌ [2] ، وحاول المرعشي تقريب نطق هذا الصوت ؛ فقال : " والكاف الصماء إذا قارنت الغُنَّة تكون كما يقال في لسان الترك لألف من العدد : (بَكْ) "[3] ، ولم يترك المرعشي الكاف الصماء غفلاً ؛ بل بيَن طريقة إنتاجها فيقول : " فليحذر القارئ من إطباق أقصى اللسان إلى الحنك عند التلفظ بالغُنَّة ، قبل القاف والكاف ، إذ يحدث بذلك كاف صماء "[4] ، والكاف الصماء تنوع نطقي ، يتحقق إذا لم يقترن الكاف بالغنة ، ويقرب المرعشي نطقه بقوله : كما يقال في لسان التُرك لبعض الأمراء (بَك)[5] .

4ـــ المدُّ والقصر : ناقش المرعشي في باب المدُّ والقصر عدداً من القضايا ؛ ومنها : محاولة قياس ما يصطلح عليه بالمد الزائد ، و الذي لا خلاف بين القراء فيه [6] ، قال ابن الجزري : " أَمَّا الْمُتَّصِلُ فَاتَّفَقَ أَئِمَّةُ أَهْلِ الْأَدَاءِ ... عَلَى مَدِّهِ قَدْرًا وَاحِدًا مُشْبَعًا "[7] ، قدَّره المرعشي بخمس ألفات مع المدِّ الأصلي ، وأربع بدونه [8] ، أمَّا المدُّ في الساكن اللازم في غير فواتح السور " فمنهم مَنْ قدر ألفين سوى المدِّ الأصلي ... وهو الذي اختاره ابن الجزري "[9] ، ونقل المرعشي في باب المدِّ عدداً من أقوال ابن الجزري عن طريق المنح الفكرية لعلي القاري ، أذكر منها ما قاله علي القاري في الفرق بين المدِّ اللازم والواجب : " والفرق بالتسمية بين الواجب واللازم اصطلاحي ، وأمَّا باعتبار المعنى اللغوي فلا فرق بينهما "[10] ، وضحه المرعشي بقوله : " أقول : يعني يُقال لكلٍّ منهما باعتبار المعنى اللغوي مدٌّ لازم ومدٌّ واجب ، إذ معناهما بحسب اللغة واحد "[11]

المطلب الثالث

---

(1) النشر : 24/2.
(2) ينظر : النشر :221/1.
(3) جهد المقل : 205.
(4) جهد المقل : 205.
(5) ينظر : جهد المقل : 205.
(6) ينظر : المنح الفكرية : 222.
(7) النشر : 330/1ـــــ331.
(8)جهد المقل : 215.
(7)جهد المقل : 219 ، أشار ابن الجزري إليه في المقدمة الجزرية صفحة 12 :
وجائز إذا أتى منفصلا أو عرض السكون وقفاً مسجلا
(1) الإتقان في علوم القرآن : 233.
(10) المنح الفكرية : 239.
(11) جهد المقل : 220 .

أثر ابن الجزري في باب الوقف

وفيه مسائل :

1ـــــ التعريف : عرَّف السيوطي الوقف بقوله : " عبارة عن قطع الصوت على الكلمات زماناً ، يُتَنَفَّس فيه عادة بِنيَّة استئناف القراءة لا بنيَّة الإعراض "[1] ، والسكت : " عبارة عن قطع الصوت زمنا هو دون زمن الوقف عادة من غير تنفس "[2] ، قال في النشر : " إنَّ الْقَارِئَ إِذَا أَخْرَجَ نَفَسَهُ مَعَ السَّكْتِ بِدُونِ مُهْلَةٍ لَمْ يَمْنَعْ مِنْ ذَلِكَ فَدَلَّ عَلَى أَنَّ التَّنَفُّسَ هُنَا بِمَعْنَى الْمُهْلَةِ "[3]، وذهب المرعشي إلى القول : " المراد من المهلة زمان يتنفس فيه عادة ، ولعلَّ المراد من التنفس جذبُ النفس إلى الداخل ؛ ليتمكن من القراءة مع خروجه ، فقول ابن الجزري : (إذا أخرج نفسه) فيه نظر "[4] ، فترك الباب مفتوحاً ؛ للتأمل والتفكير .

2ـــــ حكم الوقف : قال المرعشي : " ويجب تعلُّم هذا الفن "[5] ، واستند في ذلك على قول الإمام عليٍّ ـــــ τ ـــــ ، عندما سُئل عن قول الله تعالى ﴿ورتِّل القرآن ترتيلا﴾ [المزمل :4] ، فقال : " الترتيل : تجويد الحروف ، ومعرفة الوقوف " [6] ، ووجوبه " وجوب عين لا وجوب كفاية , لأنَّ كلَّ أحد يجب عليه القراءة في الصلاة , وإنَّما وجب تعلُّمه لأن الوقف في بعض المواضع إثم , وفي بعضها واجب لسبب "[7] ، وبنى المرعشي حكمه على ما جاء في النشر " ففي كلام عليٍّ ـــــ τ ـــــ دليل على وجوب تعلمه ومعرفته " [8] ، ووصفه بأنَّه : " فنٌ دقيق السر ، وأقوال العلماء فيه مضطربة متناقضة في بعض مباحثه ، فلا يتيسر البحث فيه إلا للأفراد من العلماء "[9] .

3ـــــ أقسامه : يقسم الوقف في القرآن على أربعة أقسام : تام ، وكافٍ ، وحسنٍ ، وقبيح ، وهذا التقسيم أخذ به الداني وابن الجزري [10] ، وما يهمنا هنا هو : بيان أثر ابن الجزري في ما كتبه المرعشي عن بعض قضاياه ، ويدخل تحت هذا الضابط ؛ ما ذهب إليه ابن الجزري في الحكم على قبيح الوقف ، وهو ما قد يقود اعتقاده إلى الكفر ، كقوله تعالى ﴿ولا تقربوا الصلاة﴾ [النساء : 43] ، والوقف في هذا الضرب حرام إن كان عمداً ، قال ابن الجزري [11]:

وَلَيْسَ فِي الْقُرْآنِ مِنْ وَقْفٍ وَجَبْ وَلاَ حَرَامٌ غَيْرَ مَا لَهُ سبب

---

(1) الإتقان في علوم القرآن : 233.
(2) المصدر نفسه : 233.
(3) النشر : 241/1.
(4) جهد المقل : 248 .
(5)جهد المقل : 249 .
(6) جهد المقل : 249 ، وينظر : منار الهدى في الوقف والابتدا : 13/1.
(7) بيان جهد المقل : ق 131ظ .
(8) النشر : 225/1.
(9) جهد المقل : 249.
(10) ينظر : المكتفى في الوقف والابتدا : 107، والنشر : 226/1.
(11) المقدمة الجزرية (المتن) : 18.

وعبر المرعشي عن فهمه لكلام ابن الجزري بقوله : " فالظاهر أنَّ سبب الحرمة يعم (ما كان اعتقاده كفراً ، وما ليس اعتقاده كفراً) ، فسبب الحرمة إيهام خلاف ما أراد الله ، سواء كان اعتقاده كفراً ،أو لا "[1] ، وقال عنه أيضاً : " وظنِّي أن الاستثناء في قول ابن الجزري :

وَلَيْسَ فِي الْقُرْآنِ مِنْ وَقْفٍ وَجَبْ وَلاَ حَرَامٌ غَيْرَ مَا لَهُ سبب

أنَّهُ مصروف إلى الواجب "[2] .

ومن أقسام الوقف الحسن : وعرَّفه ابن الجزري بقوله : " وهو الذي يحسن الوقف عليه ؛ لأنَّهُ كلامٌ حسنٌ مفيدٌ ، ولا يحسن الابتداء بما بعده ، لتعلقه به لفظاً ومعنى "[3] ، والوقف الحسن كما جاء في المنح الفكرية : " إنَّ الوقف على ما فيه التعلق اللفظي مطلقاً ، سُمِّي بالوقف الحسن "[4] ، وأجْمَلَ المرعشي القول عن الوقف الحسن بقوله : " فتعريفهم الوقف الحسن : بأنَّه الوقف على كلِّ كلمة تعلق ما بعدها بها ، أو بما قبلها لفظاً ، غير مانع عن أغياره "[5] ؛ لأنَّه لا يشمل تعلق جواب القسم[6] ، وعلَّق المرعشي على ذلك بقوله : " والذي انتهى إليه ظنِّي أنَّ الوقف قبل المعمولات جميعها حسن ، بشرط تمام الكلام ، سوى المستثنى المنقطع "[7] .

4ـــ السكت : عرَّفه السيوطي بقوله : " عبارة عن قطع الصوت زمنا هو دون زمن الوقف عادة من غير تنفس "[8] وقال في النشر : " الصَّحِيحُ : أَنَّ السَّكْتَ مُقَيَّدٌ بِالسَّمَاعِ وَالنَّقْلِ ، فَلَا يَجُوزُ إِلَّا فِيمَا صَحَّتِ الرِّوَايَةُ بِهِ لِمَعْنًى مَقْصُودٍ بِذَاتِه "[9] ، ووضح المرعشي عبارة النشر (لمعنى مقصود) بقوله : " كسكت حفص على ﴿عوجاً﴾ في الكهف [1] ؛ لدفع وهم كون ﴿ قيّماً﴾ [الكهف :2] بعده صفة له "[10] .

الخاتمة

ناقشتُ في هذا البحث قضايا كثيرة ، كلُّها تتعلق بما تركه ابن الجزري من أثر في علمي القراءات والتجويد في مؤلفات المرعشي ، ويمكن أنْ أوجز نتائج البحث بما يأتي :

(1) جهد المقل : 261.
(2)جهد المقل : 264.
(3) التمهيد (لابن الجزري) : 186.
(4) المنح الفكرية : 247.
(5)جهد المقل : 250.
(6)جهد المقل : 250.
(7)جهد المقل : 257.
(8) الإتقان في علوم القرآن : 244/1.
(9) النشر : 243/1.
(10) جهد المقل : 283.

1ـــ ترك ابن الجزري أثراً كبيراً في علماء الدولة العثمانية ، والمرعشي واحد منهم ؛ وكان هم ابن الجزري الأول تعليم القرآن ، فالتف حوله طالبي العلم ، فهو عالمٍ عامل .
2ـــ أراد المرعشي إنتاج مؤلف خالٍ من الإسهاب والمسامحات ، فألَّف كتاب تهذيب القراءات .
3ـــ كانت مؤلفات ابن الجزري مصدر إلهام للمرعشي في كتابيه (تهذيب القراءات) ,(جهد المقل) .
4ـــ كان المرعشي أميناً فيما ينقل ، حريصاً على أصحاب المصادر التي استفاد منها ، وهذا أمر يؤكد علية البحث العلمي.
5ـــ وجدت المرعشي مدققاً في النصوص ، وليس ناقلاً فحسب ؛ ويتصرف بالنص أحياناً من غير أن يفقد النص مضمونه.
6ـــ تنوعت أشكال التأثير في التهذيب (إعادة الصياغة ، والحذف ، والإضافة ، والزيادة على النص والتعليق عليه ، والاختصار ، والمنهج) ، فالبحث ركز على العلاقة الوثيقة بين كتاب النشر وتهذيب القراءات ، وبين التمهيد وجهد المقل .
7ـــ أثمرت رعاية الدولة العثمانية للعلم والعلماء ، في نشأة أجيال من العلماء ، وكتب تراجم علماء الدولة العثمانية خير شاهد على ذلك .
وأختم البحث بحديث رسول الله ρ : (إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث : ولد صالح يدعو له ، أو علم ينتفع به ، أو صدقة جارية) .

المصادر

ـــــ الإتقان في علوم القرآن : جلال الدين السيوطي ، (عبد الرحمن بن أبي بكر ، ت : 911هـ) ، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ،1394هـ ـــــ 1974 م ، القاهرة ـــــ مصر .
ـــــ الأحرف السبعة للقرآن : أبو عمرو الداني ، (عثمان بن سعيد ، ت 444ه) ، تحقيق : د. عبد المهيمن طحان ، الطبعة الأولى ، 1408 ، مكتبة المنارة ، مكة المكرمة .
ـــــ الأنس الجليل بتاريخ القدس والخليل : مجير الدين الحنبلي العليمي ، (عبد الرحمن محمد عبد الرحمن ، ت 928ه) ، تحقيق : عدنان يونس عبد المجيد نباتة ، مكتبة دنديس ، 1420هـ - 1999م ، عمان – الأردن .
ـــــ إنباء الغُمر بأبناء العمر : ابن حجر العسقلاني ، (أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد ، ت 852هـ) ، تحقيق: د حسن حبشي ، الناشر: المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية - لجنة إحياء التراث الإسلامي ، 1389هـ ـــــ 1969م ، مصر .
الإيضاح في شرح المفصل : ابن الحاجب ، (عثمان بن عمرو ، ت 646ه) ، تحقيق : د. موسى بناي العليلي ، مطبعة ـــــ بغداد .
ـــــ البدر الطالع بمحاسن مَنْ بعد القرن السابع : الشوكاني ، (علي بن محمد ، ت 1250ه) ، دار الكتاب الإسلامي ، القاهرة ـــــ مصر .

ـــــ تحبير التيسير في القراءات العشر : ابن الجزري (أبو الخير محمد بن محمد بن علي بن يوسف ، ت 833ه) ، تحقيق : د.أحمد محمد مفلح القضاة ، الطبعة الأولى ، دار الفرقان ، 1421 هـ - 2000 م ، عمان ـــــ الأردن .
ـــــ ترتيب العلوم : المرعشي ، (محمد بن أبي بكر ، الملقب بساجقلي زاده ، ت 1150ه) ، تحقيق : محمد بن إسماعيل السيد أحمد ، الطبعة الأولى ، دار الشؤون الإسلامية ، 1408ه ـــــ 1988م ، بيروت ـــــ لبنان .
ـــــ تقريب النشر في القراءات العشر : ابن الجزري ، (أبو الخير محمد بن محمد ، ت 833ه) ، تحقيق : د. عادل إبراهيم محمد رفاعي ، مجمع الملك فهد ، 1433ه ، المدينة المنورة .
ـــــ التذكرة في القراءات : ابن غلبون ، (أبو الحسن طاهر بن عبد المنعم ، ت399 ه) ، تحقيق : د. عبد الفتاح بحيري إبراهيم ، الطبعة الأولى ، الزهراء للإعلام العربي ،1410ه ـــــ 1990م ، القاهرة ـــــ مصر .
ـــــ التمهيد في علم التجويد : ابن الجزري ، (أبو الخير محمد بن محمد الدمشقي ، ت 833ه) ، تحقيق : د. غانم قدوري الحمد ، الطبعة الأولى ، دار الرسالة ، 1421ه ـــــ 2001م ، بيروت ـــــ لبنان .
ـــــ تهذيب القراءات : المرعشي ، (محمد بن أبي بكر ، الملقب بساجقلي زاده ، ت 1150ه) ، تحقيق : خالد عبد السلام بركات ، الطبعة الأولى ، دار الغوثاني ، 1433ه ـــــ 2012م ، دمشق ـــــ سورية .
ـــــ جامع أسانيد ابن الجزري : ابن الجزري ، (أبو الخير محمد بن محمد ، ت 833ه) ، تحقيق : د. حازم حيدر ، الطبعة الأولى ، 11435ه ـــــ 2014م ، سلسلة مطبوعات كرسي تعليم القرآن الكريم ، جامعة الملك سعود ، الرياض ـــــ السعودية .
ـــــ جامع الكنوز ونفائس التقرير في شرح الولدية : التبريزي ، (حسين بن حيدر ، كان حيًّا سنة 1176ه) ، نسخة خطية محفوظة في مكتبة جامعة الملك سعود برقم (6943) ، الرياض .
ـــــ حاشية المرعشي على حاشية الخيالي وقول أحمد : المرعشي ، (محمد بن أبي بكر الملقب بساجقلي زاده ، ت 1150ه) ، نسخة خطية محفوظة في مكتبة الأوقاف في بغداد ، تحت رقم (2402) .
ـــــ الرعاية في تحقيق ألفاظ التلاوة : أبو محمد القيسي ، (مكي بن أبي طالب ، ت 437ه) ، تحقيق : أحمد حسن فرحات ، الطبعة الثالثة ، دار عمار ، 1417ه ـــــ 1996م ، عمان ـــــ الأردن
ـــــ سلك الدرر في أعيان القرن الحادي عشر: للمرادي ، (محمد بن خليل بن علي ، ت1206هـ) ، الطبعة الثالثة ، 1408هـ ـ 1988م ، دار البشائر الإسلامية ، دار ابن حزم ، بيروت ـ لبنان.

ـــــ شرح المقدمة الجزرية : طاش كبري زادة ، (عصام الدين أحمد بن مصطفى بن خليل ، ت 986ه) ، الناشر : مجمع الملك فهد ـــــ المدينة المنورة .

ـــــ شرح المقدمة الجزرية : الحمد ، (د. غانم قدوري) ، الطبعة الأولى ، 1429ه ـــــ 2008، مركز الدراسات القرآنية بمعهد الإمام الشاطبي ، جدة ـــــ السعودية .

ـــــ شذرات الذهب في أخبار من ذهب : ابن العماد الحنبلي ، (عبد الحي بن أحمد بن محمد ، ت 1089هـ)، تحقيق : عبد القادر الأرنؤوط ، محمود الأرناؤوط ، دار بن كثير ، 1406ه ، دمشق ـــــ سورية .
ـــــ شرح طيبة النشر في القراءات العشر : النُّوَيري ، (أبو القاسم محمد بن محمد ، ت 857هـ) ، تحقيق: الدكتور مجدي محمد سرور سعد باسلوم ، الطبعة الأولى : دار الكتب العلمية ، 1424 هـ - 2003 م ، بيروت ـــــ لبنان .
ـــــ الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية : طاش كبري زادة ، (أحمد مصطفى ، ت 968ه) ، دار الكتاب العربي ، 1395ه ـــــ 1975م ، بيروت ـــ لبنان .
ـــــ الضوء اللامع لأهل القرن التاسع : السخاوي ، (أبو الخير محمد بن عبد الرحمن ، ت 902هـ) ، منشورات دار مكتبة الحياة ، بيروت ـــــ لبنان .
ـــــ طبقات الحفاظ : جلال الدين السيوطي ، (عبد الرحمن بن أبي بكر، ت 911هـ) ، الطبعة : الأولى ، دار الكتب العلمية ، 1403، بيروت ـــــ لبنان .
ـــــ عثمانلي مؤلفلري (المؤلفون العثمانيون) ، بورسالي محمد طاهر ، مطبعة عامرة ، 1333ه ، استانبول .
ـــــ غاية النهاية في طبقات القراء : ابن الجزري ، (أبو الخير محمد بن محمد ، ت 833ه) ، تحقيق : ج برجستراسر ، الطبعة الأولى ، 1351ه ، القاهرة ـــــ مصر .
ـــــ الكنز في القراءات العشر : الواسطي ، (عبد الله بن عبد المؤمن ، ت740ه) ، تحقيق : د. خالد أحمد المشهداني ، الطبعة الأولى ، دار سعد الدين للطباعة والنشر ، 1434ه ـــ2013م ، القاهرة ـــــ مصر .
ـــــ لطائف الإشارات لفنون القراءات : القسطلاني ، (أبو العباس أحمد بن محمد ، ت 923ه) ، تحقيق : د. عبد الصبور شاهين والشيخ عامر السيد عثمان ، لجنة إحياء التراث الإسلامي ، 1392ه ـــــ 1972م ، القاهرة ـــــ مصر .

ـــــ فهرس الخزانة التيمورية : مطبعة : دار الكتب المصرية ، 1948م ، القاهرة ـــــ مصر .

ـــــ فهرس مخطوطات محرم جلبي المرعشي : د. طه محسن ، مجلة المورد ، مج 4 ، العدد 4، 1975م .

ـــــ مجموعة الشافية من علمي الصرف والخط : الجاربردي ، (أحمد بن الحسين بن يوسف ، ت 746ه) ، الطبعة الثالثة ، عالم الكتب 1404ه ـــ 1984م ، بيروت ـــ لبنان .
ـــــ مختصر منتهى السُؤْل والأمل في علمي الأصول والجدل : ابن الحاجب ،(أبو عمرو عمر بن عثمان ، ت646ه) ، تحقيق : د. نذير حمادو ، الطبعة الأولى ، دار ابن حزم ، 1427ه ـــــ 2006م ، بيروت ـــــ لبنان .

ـــــ معجم البلدان : الحموي ، (ياقوت بن عبد الله ، ت 623ه) ، دار صادر ، 1357ه ـــــ 1937م ، بيروت ـــــ لبنان .

ـــــ المكرر في ما تواتر من القراءات السبع وتحرَّر : النشَّار ، (عمر بن قاسم الأنصاري ، ت 938ه) ، تحقيق : أحمد محمود عبد السميع الحفيان ، الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية ، 1422ه ـــــ 2001م ، بيروت ـــــ لبنان .

ـــــ مفتاح السعادة ومصباح السيادة : طاش كبري زاده ، (أحمد مصطفى ، ت968ه) ، الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية ، 1405ه ـــــ 1985م ، بيروت ـــــ لبنان .

ـــــ المقدمة الجزرية : ابن الجزري ، (أبو الخير محمد بن محمد ،ت833ه) ، المكتبة الشاملة ، فهرسة أسامة .

ـــــ منار الهدى في بيان الوقف والابتدا: الأشموني ، (أحمد بن عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم المصري ، توفي نحو 1100هـ) ، تحقيق : شريف أبو العلا العدوي ، الطبعة: الأولى ، دار الكتب العلمية ، 1422 هـ - 2002 م ، بيروت ـــــ لبنان .
ـــــ المنح الفكرية : ملا علي القاري ، (علي بن سلطان ، ت 1114ه) ، تحقيق : أسامة عطايا ، الطبعة الثانية ، دار الغوثاني ، 1433ه ـــــ 2012م ، دمشق ـــــ سورية .

ـــ النشر في القراءات العشر : ابن الجزري ، (أبو الخير محمد بن محمد ، ت 833 هـ) ، تحقيق: علي محمد الضبَّاع ، (المتوفى 138هـ) ، المطبعة التجارية الكبرى .

ـــــ هدية العارفين في أسماء المؤلفين ، وآثار المصنفين : البغدادي ، (إسماعيل باشا محمد أمين ، ت 1339ه) ، 1955م إستانبول .

محتويات البحث

ت	الموضوعات	الصفحة
1	عنوان البحث	1
2	الملخص	2
3	المقدمة	3
4	المبحث الأول : تعريف بالشيخين .	5
5	المطلب الأول : تعريف بابن الجزري .	5
6	المطلب الثاني : تعريف بالمرعشي .	10
7	المبحث الثاني : أثر ابن الجزري في مؤلفات ابن الجزري الخاصة بالقراءات .	14
8	المطلب الأول : مظاهر تأثير كتاب النشر في تهذيب القراءات	16
9	المطلب الثاني : موقف المرعشي مما نقله من النشر	26
10	المطلب الثالث : أساليب المرعشي في الاستفادة من النشر	31
11	المطلب الرابع : تعليقات المرعشي على نصوص من النشر والتحبير	35
12	المبحث الثالث :أثر ابن الجزري في مؤلفات المرعشي الخاصة بالتجويد	37
13	المطلب الأول :مؤلفات المرعشي في التجويد	37

14	المطلب الثاني : أثر المادة العلمية في جهد المقل وشرحه ، وفيه :	38
15	ظواهر التأثير في المنهج والمخارج والصفات	39
16	ظواهر التأثير الناتجة عن التركيب	44
17	المطلب الثالث : أثر ابن الجزري في الوقف	48
18	الخاتمة	51
19	المصادر	52
20	المحتويات	56

26 آب لسنة 2018م
15 ذو الحجة لسنة 1439 ه